

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية  
-دراسة قياسية لبنك الرياض خلال الفترة 2010 إلى 2022-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

- جمال قدام

إعداد الطالبتين:

✓ آمنة معوج

✓ درين بن بلقاسم

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

مختار بن عمر	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
جمال قدام	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
أسماء شاكر	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية  
-دراسة قياسية لبنك الرياض خلال الفترة 2010 إلى 2022-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

- جمال قدام

إعداد الطالبين:

✓ أمينة معوج

✓ درين بن بلقاسم

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

مختار بن عمر	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
جمال قدام	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
أسماء شاكر	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي منّ علينا من فضله وتوفيقه من أجل إتمام هذا البحث

ونرجوا منه التوفيق والسداد في القادم من الأعمال.

نتقدم بخالص الشكر وبالغ الاحترام والتقدير لخير أساتذة الكلية

الأستاذ "**قدام جمال**" على حسن معاملته و مساعدته لنا

من أجل إتمام هذا العمل ،

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

إهداء

إلى

وحدهم يستطيعون قراءة أسماءهم



الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الرموز والمختصرات
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: مخاطر السيولة في البنوك التجارية</b>	
09	تمهيد
10	المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية
10	الطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية
11	المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية
12	المطلب الثالث: موارد البنوك التجارية
14	المبحث الثاني: ماهية السيولة البنكية
14	المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية
15	المطلب الثاني: مصادر السيولة البنكية
17	المطلب الثالث: وظائف السيولة البنكية
18	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة البنكية
19	المبحث الثالث: أساسيات حول مخاطر السيولة
19	المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة
20	المطلب الثاني: أسباب وأنواع مخاطر السيولة
23	المطلب الثالث: مؤشرات قياس مخاطر السيولة
24	المطلب الرابع: ضوابط الحد من مخاطر السيولة
26	خلاصة
<b>الفصل الثاني: أساسيات الأداء المالي</b>	
28	تمهيد

## فهرس المحتويات

29	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي
29	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
32	المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي
33	المطلب الثالث: طرق تحسين الأداء المالي
34	المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي
35	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه
38	المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي وخطواته
41	المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي
52	المبحث الثالث: محددات الأداء المالي
52	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
55	المطلب الثاني: العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي
57	خلاصة
الفصل الثالث: أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض	
59	تمهيد
60	المبحث الأول: نبذة عن بنك الرياض
60	المطلب الأول: تعريف ببنك الرياض
62	المطلب الثاني: مسيرة البنك والشركات التابعة له
63	المطلب الثالث: الدوافع الإستراتيجية للبنك ورؤيته المستقبلية
65	المبحث الثاني: الإطار العام لدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض
65	المطلب الأول: النموذج الإحصائي المتبع في الدراسة
69	المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة
75	المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة
85	خلاصة
87	خاتمة
92	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص



## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
24	المؤشرات المستخدمة في البنوك لقياس مخاطر السيولة	01
61	إسهامات كل قطاع من القطاعات التشغيلية في إجمالي صافي دخل البنك لعام 2022	02
70	الدراسات الميدانية السابقة	03
75	عرض متغيرات الدراسة لبنك الرياض خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2022)	04
76	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة	05
78	نتائج النموذج الأولي للدراسة	06
79	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار الأولي	07
80	نتائج الانحدار المتعدد النهائي	08
81	نتائج اختبار "Breush-Godfrey" للانحدار الخطي المتعدد.	09
81	نتائج اختبار ARCH-LM للانحدار الخطي المتعدد	10



## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	أهداف البنوك التجارية	01
14	مصادر البنوك التجارية	02
22	المصادر الأساسية لخطر السيولة	03
31	مداخل الأداء المالي	04
36	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي	05
43	مؤشرات تقييم الأداء المالي	06
62	مسيرة البنك	07
64	الدوافع الإستراتيجية لبنك الرياض	08
74	نموذج الدراسة	09



العنوان	الرقم
جدول توزيع (Student)	01
جدول توزيع (Fisher)	02
قائمة المركز المالي لسنة 2010 و 2011	03
قائمة المركز المالي لسنة 2012 و 2013	04
قائمة المركز المالي لسنة 2014 و 2015	05
قائمة المركز المالي لسنة 2016 و 2017	06
قائمة المركز المالي لسنة 2018 و 2019	07
قائمة المركز المالي لسنة 2020 و 2021	08
قائمة المركز المالي لسنة 2021 و 2022	09

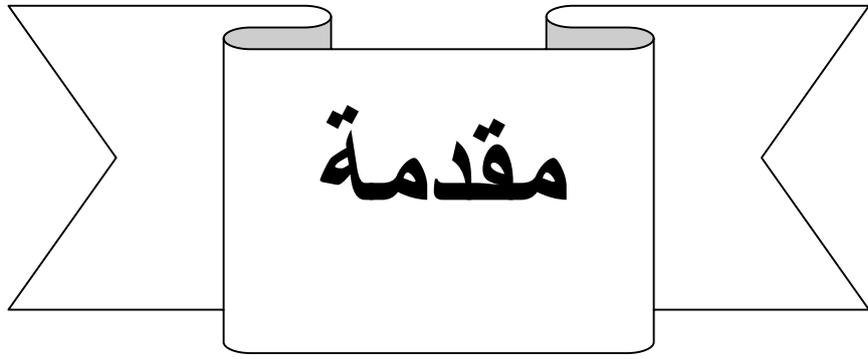


قائمة الرموز

والمختصرات

## قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity)
ROA	معدل العائد على إجمالي الأصول (Return On Assets)
ROI	معدل العائد على رأس المال المستثمر (Return On Investment)
EPS	ربحية السهم (Earning Per Share)
Eva	القيمة الاقتصادية المضافة (Economic value Added)
MVA	القيمة السوقية المضافة (Market Value Added)
Nopt	نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب (Net Operating Profit After Taxes)
Wacc	التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال (Weighted Average Cost)
CI	رأس المال المستثمر (Invested Capital)
LR <sub>1</sub>	نسبة التوظيف
LR <sub>2</sub>	نسبة قدرة البنك على امتصاص صدمات السيولة
Size	حجم البنك
CAR	مخاطر رأس المال (Capital Adequacy Ratio)
Liq-GAP	فجوة السيولة (Liquidity-Gap)



عرف النظام الاقتصادي تطورات هائلة على جميع الأصعدة، أبرزها القطاع البنكي الذي يعد اللبنة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث أن تطوره يعكس مدى النمو الاقتصادي لأي دولة ومدى مواكبتها للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

وتتبع أهمية القطاع البنكي من وظيفته الرئيسية المتمثلة في العملية التمويلية والمرتبطة بشكل رئيسي بالسيولة، والتي تعتبر الوسيلة الأساسية لتأمين التدفقات النقدية اللازمة لتأمين الاحتياجات المختلفة ومزاولة نشاطاتها.

وفي إطار قيام البنوك بأعمالها فإنها تتعرض لأنواع عديدة من المخاطر من بينها مخاطر السيولة، وهي من أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجهها والتي من شأنها عرقلة البنوك التجارية على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، تهديد سلامتها والانعكاس سلبا على أدائها المالي الذي يعكس الوضعية المالية الحقيقية لهذه المؤسسات المالية.

وبالتالي لم يبق الشغل الشاغل للبنوك التجارية هو كيفية تعبئة الأموال وزيادة قدرتها التنافسية، بل كيفية استثمار أموالها بكفاءة وفعالية لتساهم في تحقيق الربحية في ظل مستوى معين من المخاطر.

### أولاً: إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض خلال الفترة 2010 - 2022 ؟

وللإمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم قياس مخاطر السيولة؟
- ما هي طرق تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؟
- ما طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي لبنك الرياض خلال الفترة 2010 - 2022 ؟

### ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

### الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .



### الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

### ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية السيولة والربحية لما لهما من تأثير كبير على نجاح البنك واستمراريته، وذلك من خلال الإسهام في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها وهي مخاطر السيولة، من خلال معرفة أسبابها وكيفية ضبطها وكذلك طرق تجنبها، وذلك لتحقيق أرباح تساهم في تحسين الأداء المالي للبنك، بالوقوف على طبيعة العلاقة بين هاذين المتغيرين، مما يزيد قدرة البنك على اتخاذ القرارات المناسبة في تحديد نسب السيولة الواجب عليه الاحتفاظ بها بحسب معدل الأرباح المطلوبة ودرجة مخاطر السيولة التي تكون فيها هذه البنوك مستعدة لتحملها.

### رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مخاطر السيولة وطرق قياسها؛
- تقييم الأداء المالي للبنك في ظل هذه المخاطر؛
- اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي لبنك الرياض؛
- وضع تصورات ومقترحات مناسبة لحل مشكلة السيولة وتداركها في البنوك التجارية؛
- تزويد مكتبة الجامعة بموضوع جديد لم يتم التطرق إليه من قبل على مستوى كليتنا على حد علمنا.

### خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج، تم الإعتماد على المناهج التالية:

**المنهج الوصفي:** تم الاعتماد على هذا المنهج في الجانب النظري في تقديم إطار مفاهيمي للبنوك التجارية، السيولة ومخاطرها، الأداء المالي وكيفية تقييمه، والتعرف على مؤشرات قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية؛

**المنهج التحليلي:** وتتم الاعتماد عليه في تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تفسير النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة؛

**المنهج التاريخي:** وقد تم اعتماده في التطور التاريخي لبنك الرياض؛

**المنهج الإحصائي:** تم اعتماد هذا المنهج في الجانب التطبيقي من خلال دراسة العلاقة الإحصائية الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم الاعتماد على الكتب والمذكرات، المقالات العلمية، بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة من قبل موقع بنك الرياض.

أما عن البرنامج الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات وتحليلها فقد تم استخدام برنامج Eviews10.

### سادسا: أسباب اختيار الموضوع

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالجانب المالي للبنوك التجارية من اجل تنمية معارفنا ومعلوماتنا، والتي تناسب التخصص الذي ندرسه؛
- الاهتمام بانجاز الدراسات ذات الطابع القياسي من أجل اكتساب معرفة أكثر حول الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات؛
- أهمية الموضوع في الوقت الراهن والذي يشهد أزمات بنكية حادة أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول.

### سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الموضوعية، الحدود المكانية والزمنية وهي كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** نسعى من خلال هذه الدراسة لاختبار أثر كل من نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فجوة السيولة، مخاطر رأس المال، وحجم البنك على معدل العائد على الأصول.

- **الحدود المكانية:** كانت دراستنا الميدانية حول بنك الرياض المدرج في بورصة السعودية.

- **الحدود الزمانية:** تغطي فترة الدراسة الحالية ثلاثة عشر سنة الممتدة من 2010 إلى 2022 .

ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات السابقة والتي لها علاقة وإن كانت جزئية بموضوع دراستنا سواء من الجانب النظري أو الجانب التطبيقيين ومن أهمها:

1- الدراسات العربية:

✓ دراسة رميسة كلاش (2022)، بعنوان "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي"، أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 12 بنك تجاري خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018، وهدفت إلى معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وقد تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام أحد نماذج panal data ، كما تم الاعتماد على Eviews12 في عملية تحليل البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية.

✓ دراسة خلف محمد حمد، أحمد ناجي فريد(2017)، بعنوان "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية في العراق"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية للمصارف التجارية العراقية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 لـ 06 بنوك، وقد تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS18 حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقياس السيولة المصرفية وربحيتها.

✓ دراسة محمد عايد كاطع محمد الشمري (2022) بعنوان " فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف"، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر فجوة السيولة في مؤشرات الصحة المالية لـ 05 مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، وقد تم استخدام برنامج spss في تحليل بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج أن مصارف عينة الدراسة تعاني من فجوة سيولة سالبة مما إلى زيادة تعرضها لمخاطر السيولة.

2- الدراسات الأجنبية:

✓ دراسة Nora Azureen Abdul Rahman And Maytham Hussein Saeed (2015) بعنوان:

«An Empirical Analysis Of Liquidity Risk And Performance In Malaysia Banks»

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مخاطر السيولة للبنوك الماليزية وتأثيرها على أداء البنوك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013 باستخدام ثلاث مؤشرات لمخاطر السيولة، توصلت النتائج إلى أن البنوك الماليزية لا تقوم بإقراض مفرط ولديها مستوى معقول من الأصول السائلة ووضعية رأس مال جيدة، كما أظهرت نتائج الإنحدار عدم تأثير كل مؤشرات مخاطر السيولة على أداء البنوك ليس لنسبة القرض إلى الودائع أثر كبير على التغيرات في أداء البنوك والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي تفرض تكاليف الفرصة البديلة على البنوك، بينما توفر نسبة رأس المال إلى الأصول نتائج مختلطة مع مقاييس الأداء.

✓ دراسة Ishaq Hasini وآخرون (2021) بعنوان:

### « The Impact Of Liquidity Risk Management On The Financial Permacne Of Saudi Arabian Banks»

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2019، وقد تم استخدام panal data في تحليل نتائج الدراسة وقد أظهرت هذه الأخيرة أن مخاطر السيولة لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي الذي تقاسه البنوك السعودية.

✓ دراسة Zaphaniah Akunga Maaka (2013): بعنوان:

### « The Relationship Between Liquidity Risk And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya »

أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 33 بنكا كينيا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 وقد أوضحت نتائج الدراسة أن ربحية البنوك التجارية الكينية قد تأثرت سلبا بسبب الزيادة في فجوة السيولة والرافعة المالية كما أن ودائع العملاء تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك.

✓ دراسة Driton Balaj ,Leonora Haliti Rudhani (2019) بعنوان:

### « The Effect Of Liquidity Risk On Financial Performance »

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مخاطر السيولة وأداء البنوك في كوسوفو لمدة 6 سنوات وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين مخاطر السيولة وأداء البنوك وأن البنوك التجارية في كوسوفو يمكن أن ترفع مستوى الأداء عن طريق تحسين قدرتها على التعامل مع مخاطر صدمات السيولة.

✓ دراسة Fersand Ali Jan, Iftekhar Ahmad (2016) بعنوان:

### « Liquidity Risk And Its Impact On Financial Performance Of Financial Institutions In Pakistan »

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مخاطر السيولة على أداء البنوك العاملة في باكستان خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2015 من خلال تحليل البيانات المالية السنوية لهذه البنوك باستخدام panel data، وتظهر نتائج الدراسة أن مخاطر السيولة تأثر وبشكل كبير على أداء البنوك، وأن تأثير نسبة كفاية رأس المال وحجم البنك معنوي وإيجابي.

### ✓ أوجه التشابه:

- كل الدراسات لها هدف واحد وهو قياس مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على الأداء المالي.
- أغلب الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من أجل الدراسة.
- استخدام نفس مؤشرات الأداء المالي التقليدية والمتمثلة في العائد على الأصول.

### ✓ أوجه الاختلاف:

- أجريت الدراسة الحالية في بنك الرياض السعودي خلال الفترة 2010-2022، أما الدراسات السابقة فقد أجريت في دول مختلفة منها العربية و الأجنبية و خلال فترات مختلفة.
- تناولت الدراسة الحالية بنك واحد، أما الدراسات السابقة فقد تناولت مجموعة من البنوك.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة كوننا أدرجنا فجوة السيولة في الدراسة التطبيقية، وهذا يعتبر إضافة جديدة في البحث حيث لم تعتمد من قبل.

### تاسعا: صعوبات الدراسة

لقد كان أملنا أن تظهر مذكرتنا أكثر عمقا من الناحية النظرية وأكثر دقة من الناحية التطبيقية لولا أنه حالة دوق ذلك عوائق اعترضتنا نذكر منها:

- صعوبة استخراج بعض المعلومات من الموقع الإلكتروني الخاص ببنك الرياض؛
- صعوبة التوصل إلى بعض المراجع العلمية؛
- نقص المراجع التي تربط العلاقة بين متغيري الدراسة باللغة العربية؛
- محاولة إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى بنوك ولايتنا، لكن لم نتلقى تعاون من قبل مسؤولي بعض البنوك في تقديم المعلومات التي تخص موضوع دراستنا، وفي بنوك أخرى لم نستطع إجراء الدراسة التطبيقية فيها كونها لا تتحكم في سيولتها ويجب التنقل إلى مؤسساتهم المركزية المتواجدة في العاصمة.

### عاشرا: هيكل الدراسة

سعيًا منا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات الفرعية وللإلمام بجميع جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وآخر تطبيقي وعليه يمكن استعراض الهيكل العام للدراسة كما يلي:

تضمن الفصل الأول مخاطر السيولة في البنوك التجارية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول مدخل للبنوك التجارية، أما المبحث الثاني فعالج ماهية السيولة البنكية، في حين خصص المبحث الثالث لأساسيات حول مخاطر السيولة.

أما الفصل الثاني فتطرقتنا فيه إلى أساسيات الأداء المالي، حيث ضم ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول الأداء المالي، المبحث الثاني ماهية تقييم الأداء المالي، والمبحث الثالث كان عن محددات الأداء المالي.

وفي الأخير جاء الجانب التطبيقي في فصل واحد قمنا من خلاله بدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض، تطرقنا فيه إلى تقديم نبذة عن بنك الرياض في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فكان الإطار العام لدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض.

## الفصل الأول:

### مخاطر السيولة في البنوك التجارية

#### تمهيد

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية السيولة البنكية

المبحث الثالث: أساسيات حول مخاطر السيولة

#### خلاصة

### تمهيد:

باعتبار أن أي وحدة من الوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع الأعمال تحتاج إلى موارد مالية تفوق إمكانياتها وقدراتها الذاتية، سواء كانت هذه المؤسسات فردية أو شركة أشخاص أو مؤسسة خاصة أو عامة، ويرجع ذلك للعمليات التي تفوق مواردها الذاتية وتكون بذلك بحاجة إلى وسيلة لتمويل هذه العمليات والنشاطات. ويعتبر البنك عنصر أساسي لاقتصاد البلاد، فهو نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة والذين هم بحاجة إليها.

وبالإشارة إلى هذا الموضوع تعتبر السيولة عنصر مهم لاستمرارية البنوك التجارية وكسب ثقة و ولاء الزبائن والمتعاملين معه، وفي ظل المنافسة الشرسة أصبح على البنوك أن تولي اهتماما لمواجهة مختلف التحديات من أجل ضمان السيولة اللازمة والتي تمثل مقياسا للحكم على كفاءة وفعالية البنك، فأى إشاعة عن نقص السيولة لدى البنك تدخله ضمن دوامة خطر السيولة التي تعد من المخاطر الشائعة التي تواجه النشاط البنكي نتيجة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند تواريخ الاستحقاق.

وخلال هذا الفصل تطرقنا إلى مدخل للبنوك التجارية، مفاهيم عامة عن السيولة البنكية وأساسيات حول مخاطر السيولة.

### المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل، فهي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، فلا يمكن قيام أي نظام مصرفي بدون بنوك تجارية، لذلك سوف نركز في هذا الإطار على ماهية هاته البنوك بعرض كل من مفهومها، أهدافها، ومواردها.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

تعددت تعريفات البنوك التجارية وتشعبت نظرا لتطور نشاطاتها عبر الزمن من جهة، وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولت العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى.

فهناك من عرف البنوك التجارية بأنها: " تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة ( تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة للإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون"<sup>1</sup>.

وتعرف البنوك التجارية أنها " مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب و قصيرة الأجل وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة"<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريفها بأنها: " مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في الهيكل التنظيمي للجهاز البنكي بعد البنك المركزي موضوعها النقود والعمليات التي تدور حولها قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، أداة للدفع، مخزن للقيمة، ومقياس لها) هدفها الأساس تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها نقود الودائع"<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج بأن البنوك التجارية هي: عبارة عن مؤسسة مالية وسيطة بين ذوي الفوائض المالية وذوي الحاجة إليها، تتمثل وظيفتها الأساسية بقبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال وتقديمها لجملة من الخدمات البنكية المختلفة بهدف تحقيق الربح.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص35.

<sup>2</sup> عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص58.

<sup>3</sup> سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 114-115.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق 3 أهداف رئيسية هي: الربحية، السيولة، الأمان والتي سنوجزها كما

يلي:

أولاً- الربحية

إن الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أكبر ربح ممكن لمتعاملها وتعظيم قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال تعظيم إيراداته وتدنية تكاليفه، فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها والتي تضمن له سمعة وتميز تنافسي يضمن له استقطاب أكبر قدر من الودائع.

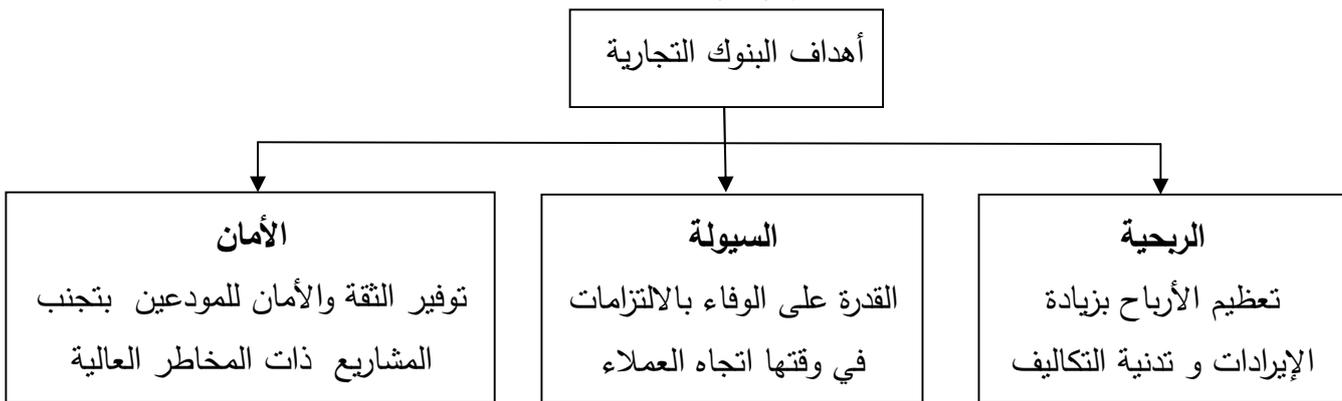
ثانياً- السيولة

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما سيولة البنك التجاري فيقصد بها قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه من خلال مجابهة مسحوباتهم العادية والمفاجئة من مصادر مختلفة. وبالتالي فإن عنصر السيولة في البنك له أهمية بالغة، حيث مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى بنك تجاري كافية بأن تزرع ثقة المودعين به وتدفعهم لسحب وودائعهم بشكل مفاجئ، مما قد يعرض البنك للإفلاس.

ثالثاً- الأمان

يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتناع الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضاً العمل على بقاء البنك واستمراره<sup>1</sup>. بحي تسعى البنوك التجارية جاهدة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات المخاطرة العالية وبالتالي مراعاة عاملي المخاطرة والمردودية عند منح الائتمان<sup>2</sup>.

الشكل رقم (01): أهداف البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطابيتين اعتماداً على المعلومات السابقة

<sup>1</sup> حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010، ص 17.

### المطلب الثالث: موارد البنوك التجارية

تستمد البنوك التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساسي من مصادر متعددة، منها ما هو ذاتي ويمثل التزامات البنك تجاه أصحاب رأس المال، ومنها ما هو خارجي يمثل التزام البنك تجاه متعامليه من غير أصحاب رأس المال والتي تضمن توفير السيولة اللازمة لاستمرارية نشاطه.

#### أولاً: الموارد الذاتية

وهي تلك الموارد التي تكون مصدرها داخلي، حيث لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع موارد البنك وتتمثل في الآتي:

#### 1- رأس المال المدفوع

وهو ما يدفعه المساهمون من الأفراد والمؤسسات والحكومة في رأس مال البنك، لذلك فهو يعتبر التزاماً أو ديناً على البنك لصالح المساهمون، ولا يعتمد عليه في مزاولة نشاطه بل غالباً ما يستخدم في إنشاء البنك وتجهيزه. ومن المعروف أن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، كما أن صغر حجم رأس المال المدفوع لا يجعله ذا أهمية بالنسبة لموارد البنك التجاري<sup>1</sup>.

#### 2- الاحتياطات

هي مبالغ مالية أو جزء من الأرباح يحتفظ بها البنك التجاري كنسبة تضاف إلى رأس المال، وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك لمواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله وتميز نوعين من الاحتياطي<sup>2</sup>:

أ- **الاحتياطي القانوني:** هو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.  
ب- **الاحتياطي الخاص:** هو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقاً لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.

#### 3- الأرباح الغير موزعة ( المحتجزة)

هي المبالغ التي تقرر عدم توزيعها ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين بموجب قرار من الجمعية العامة للبنك وهي مبالغ متبقية بعد استقطاع الاحتياطات والمخصصات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات، تقنيات وتطبيقات، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2000، ص ص 7-8.

<sup>3</sup> محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 91.

### ثانياً: الموارد الخارجية

هي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده<sup>1</sup>، وتشمل أساساً:

#### 1- الودائع

من أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل في الظروف العادية نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنك، وهي على عدة أنواع:

أ- الودائع الجارية: وهي ودائع تحت الطلب، يحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم وسحب الشيكات عليها في أي وقت يشاؤون ودون إخطار سابق<sup>2</sup>.

ب- الودائع لأجل: هي الودائع التي لا تستحق سواء جزئياً أو كلياً إلا بعد فترة معينة متفق عليها عند الإيداع حين لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الموعد المحدد مما يعطيه حرية في إقراضها واستثمارها.

ج- الودائع بالإخطار: هي الودائع التي يحدد فيها العميل عند الإيداع تاريخ السحب أو الاستحقاق، لكن لا يجوز له السحب من هذه الوديعة إلا بإشعار البنك وذلك بتقديم إخطار يحدد فيه المبلغ المراد سحبه وكذلك تاريخ السحب<sup>3</sup>.

د- ودائع التوفير: تمثل الأموال التي يحتفظ بها أصحابها لدى البنوك قصد الادخار، ويمكن لصاحبها السحب منها متى ما شاء وفي أي وقت، كما تعتبر هته الحسابات إحدى وسائل تجميع المدخرات لدى البنك مقابل فائدة<sup>4</sup>.

#### 2- القروض

وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية، يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي، أو البنوك التجارية أو الاقتراض من سوق رأس المال وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير متوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظراً لتزايد النشاط التجاري في فترات الراج<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص08.

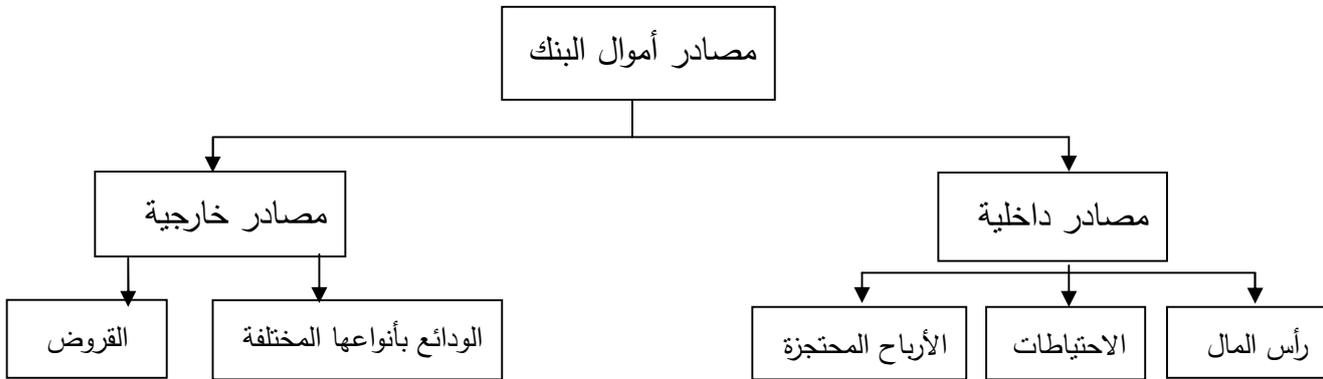
<sup>3</sup> وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، عليه التجارة، القاهرة، 2001، ص160.

<sup>4</sup> سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص53-54.

<sup>5</sup> رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

2022/2021، ص 11.

الشكل رقم (02): مصادر أموال البنوك التجارية



المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص 30

المبحث الثاني: ماهية السيولة البنكية

يعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه البنوك في مزاولتها لنشاطها، إدارة سيولتها النقدية بكفاءة عالية، تحقيق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح ومطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها، وفي سبيل ذلك تلجأ البنوك إلى العديد من الأدوات التي تساعدها على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية، دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية

هناك عدة تعاريف للسيولة البنكية من أهمها ما يلي:

فهناك من عرفها: " ما يملكه البنك من الكتلة النقدية في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة ( أدوات الخزينة، شهادات الإيداع والأوراق التجارية)<sup>1</sup>.

ولقد عرفها صندوق النقد الدولي " بأنها المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها"<sup>2</sup>.

وتعرف أيضا بأنها: " قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسارة، حيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا وفي غضون فترة قصيرة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 215.

<sup>2</sup> محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية نقدية، بحث مقدم لمؤتمر كوالالمبور العالمي الحادي عشر في التمويل الإسلامي ماليزيا، 2014، ص 4.

<sup>3</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 230.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف السيولة البنكية على أنها: قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبأقل خسارة، فهي تعتبر كضمان ومن العوامل الرئيسية المساعدة للبنك في الحصول على ودائع إضافية من العملاء واستقطاب المزيد من المدخرات. و للسيولة 3 أبعاد<sup>1</sup> و هي :

- الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد؛
- المخاطرة: احتمالية انخفاض قيمة الأصول المطلوب تحويلها إلى نقد؛
- التكلفة: هي التضحيات التي من الممكن أن يتحملها البنك جراء تحويل بعض أصوله إلى نقد وبالوقت المطلوب.

ومن هذا تتضح لنا أهمية السيولة المتمثلة في<sup>2</sup>:

- تدعيم ثقة مقترضيه بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمر؛
- الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقعها؛
- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فوراً؛
- الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض.

### المطلب الثاني: مصادر السيولة البنكية

للسيولة مصدرين أساسيان هما:

#### أولاً- المصادر الداخلية للسيولة

وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية.

#### 1- الاحتياطات الأولية

وتتكون هذه الاحتياطات من:

<sup>1</sup> Peter Howells & Keith Bain, "Financial Markets And Institutions" 5th, Prentice Hall, 2007, P9

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف ( قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص ص 13-14.

أ- النقد في الصندوق: وهو مقدار الأموال النقدية والمصكوكات والعملية الأجنبية في خزانة البنك التجاري، وتسعى البنوك إلى أن يكون مستوى النقد في الصندوق لأدنى حد ممكن للأسباب التالية:

- احتمال التلاعب بالنقدية من قبل الموظفين؛

- احتمال السرقة والسطو على البنوك خاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة؛

- لأنه يعتبر أموالاً مجمدة ولا تدر ربحاً على البنك.

ب- النقد لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

ج- المستحقات لدى البنوك التجارية الأخرى: والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها البنك لدى البنوك الأخرى، ويتوجب على البنوك أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في بنوك أخرى وأن البنوك الأخرى تقوم بتعويض البنوك التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

د- الصكوك تحت التحصيل: وتمثل الصكوك المودعة في البنوك الأخرى والتي لم يتم استيلام قيمتها لحد الآن<sup>1</sup>.

### 2- الاحتياطات الثانوية

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشتمل على الأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها: تساهم في تدعيم الاحتياطات الدولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح البنك<sup>2</sup>.

وإن الغاية من هذه الاحتياطات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى، والسيولة بالدرجة الثانية ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ونتيجة لذلك يكون تحديد الموجودات إما اختيارياً أو إجبارياً، فالتعديلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من البنك مثل تسديد الزبائن قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقاتها<sup>3</sup>.

### ثانياً- المصادر الخارجية للسيولة

لقد بدأت العديد من البنوك في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال وتدعى هذه الإستراتيجية بإدارة الديون، وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال وإن

<sup>1</sup> سيرين سمح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 36.

<sup>3</sup> عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 161.

المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للبنك يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات إعادة البيع والشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي.

وتعتمد الجراً التي يتبعها البنك في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوفر المصدر الخارجي للسيولة لجميع البنوك وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة البنك المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء البنوك مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجرت الإدارة على الاهتمام بجانب الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: وظائف السيولة البنكية

للسيولة عدة وظائف نذكر منها:

- **طمأنينة الدائنين:** يوجد للبنك دائنون متنوعون كل حسب وضعيته ( أصحاب الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، أصحاب شهادات الوديعة، أصحاب السندات، مقترضوا فوائض الاحتياجات)، ونظراً لوجود مخاطر مختلفة فالدائنون يريدون الاطمئنان على ودائعهم لدى البنك المتعاملين معه، وبالتالي تعد السيولة كعنصر ثقة لتعزيز العلاقة ما بين البنك والمتعاملين؛

- **تسديد الاقتراض:** الوظيفة الثانية للسيولة هي طمأنة البنك نفسه، ومدى قدرته على تسديد ديونه عند تاريخ الاستحقاق الفعلي الذي لا يمكن إعادة تجديده؛

- **ضمان القدرة على الاقتراض أو منح القرض:** فالقروض الممنوحة من طرف البنوك أعلى بعدة مرات من القروض المقترضة، لأن البنك لا يمكنه معرفة متى يقوم الزبون بسحب مبلغ مهم، ومن أجل تمويل طلبات القروض غير المنتظرة، يجب على البنك أن يحافظ على مقدار معين من السيولة؛

- **تجنب البيع الإجباري للأصول:** في الفترة التي يكون فيها معدل الفائدة مرتفع بسبب توزيع القروض، فإنه ينتج عن ذلك إتباع السندات بأسعار منخفضة، وقد تؤدي هاته العملية في بعض الأحيان تتعدى إلى رأس المال، والبنوك الكبرى تقوم ببيع اشتراكات المراسلين من أجل تقديم الخدمات لهؤلاء أو من أجل تحسين مستوى سيولتهم؛

- **توقع دفع فائدة مرتفع:** إذا تنبأ السوق لبنك ما بمشاكل سيولته، فإنه يتم تطبيق معدل فائدة مرتفع على اقتراضه وفي هذه الحالة على البنك تجنب التدخل على المستوى السوق لطالب أموال، فيجبر على دفع معدلات فائدة مرتفعة؛

<sup>1</sup> سيرين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- تجنب الاتجاه إلى البنك المركزي: عندما يواجه البنك مشكل السيولة، فإنه يتقدم مضطرا إلى البنك المركزي، هذا الأخير سوف يفرض عليه هيكله ميزانيته من أجل التمتع بصحة مالية جيدة، ويكون ذلك إجبار البنك التجاري على بيع سندات وقروض بأسعار التسوية فقط، كما نلاحظ أن عدم وجود سيولة يشكل عدة مشاكل أصعبها فقدان المراقبة الذاتية للبنك، وجعلها خاضعة للبنك المركزي<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة البنكية

من أهم العوامل التي تؤثر في السيولة ما يلي:

- ✓ عملية الإيداع والسحب على الودائع: تؤثر عملية السحب على الودائع إلى تقليص سيولة البنك، أما عمليات الإيداع فتعمل على تحسين سيولته.
- ✓ رصيد عمليات المقاصة بين البنوك: حيث تزداد سيولة البنك إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية.
- ✓ موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك: يمتلك البنك المركزي سلطة نقدية للتأثير على السيولة البنكية، من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة، أو الاحتياجات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك ويوسع سيولتها، مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.
- ✓ رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك، حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية، وانخفضت قدرته على تسديد التزاماته الجارية<sup>2</sup>.
- ✓ الحالة الاقتصادية السائدة: إذا كان الوضع الاقتصادي انكماشيا تزداد درجة السيولة المحفوظ بها في البنوك، تخوفا من عدم إمكانية السداد، عما أن الطلب على النقود سيقبل، إما إذا كان الاقتصاد في حالة رواج فإن الطلب يزداد والبنوك ستقوم بالتمويل وبالتالي تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعيدة طايبي، آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012/2011، ص ص 19، 20.

<sup>2</sup> رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص ص 185-187.

<sup>3</sup> هاجر زراقي، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص ص 40.

### المبحث الثالث: أساسيات حول مخاطر السيولة

إن خطر السيولة يعد من المخاطر الكبرى التي تواجه النشاط المصرفي أو الوساطة البنكية والتي لها دور كبير في زعزعة ثقة المودعين والزبائن لدى البنك أو حتى انهياره، فمخاطر السيولة تنشأ من حاجة المؤسسة المالية إلى النقدية قبل حلول استحقاق والأصول الكافية لمواجهة هذه الحاجات، وقياس هته المخاطر ومراقبتها يساعد في الحد منها، وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة

قبل التطرق إلى مفهوم مخاطر السيولة، يستوجب التطرق أولاً إلى مفهوم المخاطر

#### أولاً: مفهوم المخاطر

توجد للمخاطر تعريفات متعددة تعكس وجهة نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فيمكن تعريفها بأنها: « إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها، والمخاطرة كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، أو هي درجة تقلب العائد في المستقبل»<sup>1</sup>.

كما تعرف على أنها: « حالة تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة أو المأمولة»<sup>2</sup>.

ومنه من عرفها على أنها: « حالة عدم تأكد بشأن التدفقات المستقبلية »<sup>3</sup>.

ومن خلال التعاريف نستنتج أن المخاطر هي حالة من عدم التأكد في الاحتمالات و التوقعات التي سوف تحدث في المستقبل و تؤثر على الأهداف التي تسطرها المؤسسة، كما يمكن القول أنها الخسائر المادية المحتملة لوقوع حدث معين.

#### ثانياً: تعريف مخاطر السيولة

تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية، حيث تعددت التعاريف، نذكر منها:

<sup>1</sup> أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية، دار جنان للنشر والتوزيع، 2015، ص42.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ( أفراد - إدارات - شركات - بنوك)، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2003، ص16.

<sup>3</sup> منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 13.

- " تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية<sup>1</sup>.

كما ينظر لمخاطر السيولة على أنها: « الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة، ويتعاضد مخاطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع ولا يستطيع التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية<sup>2</sup>».

وتعرف أيضا على أنها: « تنشأ من عجز البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة، ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلبا على الأرباح أو رأس مال البنك، لذلك يصبح من أولويات الإدارة العليا للبنك ضمان توفير ضمان الأموال الكافية لتلبية المتطلبات المستقبلية بتكاليف مقبولة<sup>3</sup>».

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مخاطر السيولة هو ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له البنوك التجارية عندما تكون آجال الاستحقاق لمواردها أقصر من آجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل.

### المطلب الثاني: أسباب وأنواع مخاطر السيولة

#### أولاً: أسباب مخاطر السيولة

يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال قد تنشأ هذه المخاطر من جانب الالتزامات أو جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية أو مزيج بينهم على النحو التالي<sup>4</sup>:

- عدم الملائمة الصحية بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم؛
- عدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والمحقق من الفائض النقدي؛

<sup>1</sup> نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد (36)، 2013، ص306.

<sup>2</sup> فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد(2)، العدد(2)، ديسمبر 2018، ص179.

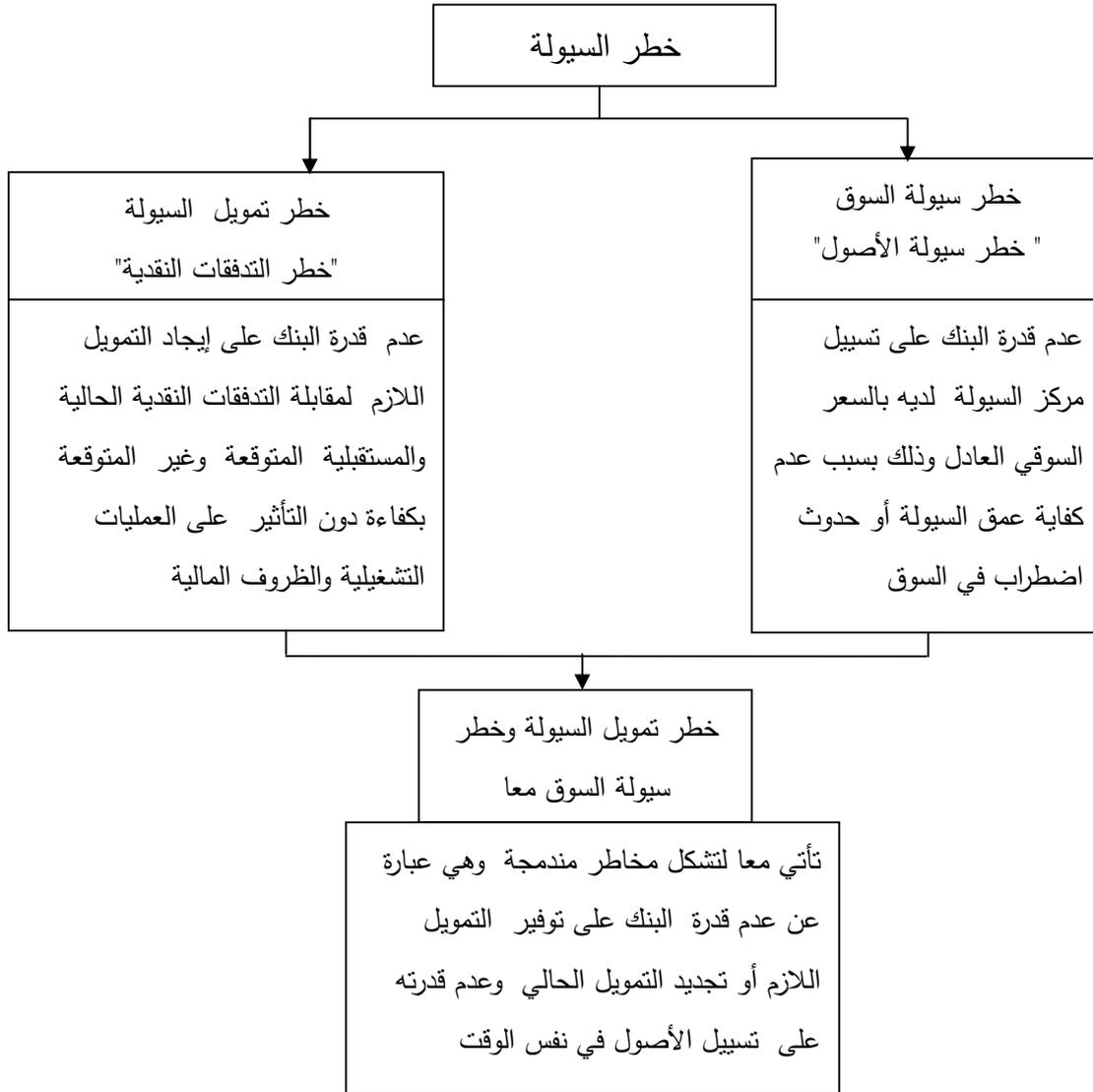
<sup>3</sup> طيبي عائشة، إدارة مخاطر السيولة وأثرها على المردودية المالية الاقتصادية، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة غرداية، 2017، ص32.

<sup>4</sup> نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص58.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة ويصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- عوامل خارجية كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال؛
- قد تنشأ من جانب الالتزامات، عندما يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ، مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ؛
- كما قد تنشأ من الأصول، مثلاً عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية؛
- قد تنشأ كذلك مخاطر السيولة من جانب البنود الخارج الميزانية على سبيل المثال، عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابقة والتي تمت الموافقة عليها من قبل البنك، مما يتطلب أن يقترض البنك أموال إضافية.

ويوضح الشكل التالي المصادر الأساسية لخطر السيولة :

الشكل رقم(03): المصادر الأساسية لخطر السيولة



Source: Banks Erik, "Liquidity Risk: Managing Funding And Asset Risk", 2<sup>nd</sup> Edition, Palgrave Macmillan, Basingstoke, United Kingdom, 2014, P8

## ثانياً: أنواع مخاطر السيولة

تنقسم مخاطر السيولة إلى:

### 1- مخاطر السيولة التمويلية (مخاطر التدفق النقدي)

تنشأ مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك بشكل عام.

## 2- مخاطر السيولة السوقية

وهي عدم القدرة على تسهيل الأصول، على سبيل المثال، قد تمتلك عقارات ولكن بسبب ظروف السوق السيئة يتم بيعها بسعر غير عادل، من المؤكد أن للأصل قيمة أعلى، ولكن مع تدني عدد الراغبين بالشراء مؤقتاً، لا يمكن بيعه بسعره المستحق فعلاً.

ولهذا تنشأ هذه المخاطر عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله، فأحياناً قد يكون من الصعب على البنك أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة، وإذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد تترتب خسائر لا يرغب البنك بتحملها<sup>1</sup>.

## 3- مخاطر السيولة العرضية

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها البنك من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس مخاطر السيولة

تعد مؤشرات مخاطر السيولة من أولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي وأداء البنوك، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويجبر البنوك على التخلص من بعض الأصول الأكثر أماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة وسيكون لانخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالتالي زعزعة استقراره.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة هي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عبد العزيز علي مرزوق وآخرون، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد 10، الجزء الأول، 2020، ص ص 222-223.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 63.

<sup>3</sup> ضحى نياح أحمد، صبحي حسون عباس، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (fsi) في العراق للمدة 2005-2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، أيلول، 2021، ص 206

الجدول رقم (01): المؤشرات المستخدمة في البنوك لقياس مخاطر السيولة

النسبة	المدلول الاقتصادي
الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يسمح بزيادة النقد والاستثمارات أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بالتزامات البنك بموجب الشروط المحددة، ووضعت بعض الدول نسبة معيارية بأن لا تقل هته النسبة عن 30%.
إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة، لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يمكن للبنك تصفيته بسهولة، ومن جانب آخر فإن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يؤدي إلى توفير مصادر نقدية أخرى وجديدة ليتمكن البنك من تلبية طلبات القروض، والنسبة المعيارية التي حددتها بعض الدول هي 70%.
الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع	يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس الزيادة في الموجودات قصيرة الأجل التي يواجهها البنك التزاماته الأخرى بها من سحبات المودعين، وحددت بعض الدول نسبة معيارية يجب عدم تجاوزها قدرها 70%.
النقد والأرصدة لدى البنك/ إجمالي الموجودات	يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجهها البنك التزاماته المختلفة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (عاشور حفيظة، دور إدارة الخصوم في الحد من مخاطر السيولة البنكية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019، ص 29).

#### المطلب الرابع: ضوابط الحد من مخاطر السيولة

إن العلاقة بين السيولة ورأس المال من الأمور التي يجب أن تأخذها الإدارة العليا للبنوك بعين الاعتبار لأن مخاطر السيولة يمكن أن تؤثر على رأس المال، الأمر الذي قد يزيد من خطورة وضعية السيولة، كما أنه من الضروري أن يقوم البنك بتكوين احتياطي قوي من السيولة لتحمل فترات طويلة من الضغط في الأسواق المالية و الافتقار إلى السيولة<sup>1</sup>.

كما أن الغرض من إدارة السيولة هو التأكيد أن البنك قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية، ولذلك يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسام الدين نبيل أبو تركي، إدارة مخاطر السيولة، المصرفي، العدد 61، سبتمبر 2011، ص 5-6.

<sup>2</sup> عيد العزيز علي مرزوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 223.

- ✓ نظام جيد لإدارة المعلومات؛
- ✓ سيطرة مركزية على السيولة؛
- ✓ تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة؛
- ✓ تنوع مصادر التمويل؛
- ✓ وضع خطة للطوارئ.

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة البنك لأصوله والتزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية، مع التحقق من أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الحدود الدنيا الموضوعية من قبل البنك المركزي بشأن نظام السيولة في حالة إلزام البنوك بتطبيق نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات من قبل البنك المركزي.

### خلاصة:

باعتبار البنوك التجارية مؤسسة مالية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد والمتمثل بشكل أساسي في الوساطة ما بين أصحاب الفوائض المالية وذوي الحاجة إليها، فهي بحاجة إلى مصادر تستمد منها ما تحتاجه لاستمرارية نشاطها وتحقيق أهدافها مثل السيولة، والتي تمثل قدرة البنك على تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة، والاعتماد على مصادر مختلفة كاحتياطات الأولية والثانوية حتى لا تتعرض لخطر السيولة والتي قد تنشأ نتيجة عدم الملائمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم، ويمكن قياسها بالاعتماد على مؤشرات مختلفة كإجمالي القروض على إجمالي الودائع، كما يمكن الحد منها من خلال تنويع مصادر التمويل ووضع خطط للطوارئ.

## الفصل الثاني:

### أساسيات الأداء المالي

#### تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: محددات الأداء المالي

#### خلاصة

### تمهيد:

تعتبر الاستمرارية من بين الغايات التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، وإذا كان استمرار أي بنك مرتبط بمدى قدرته على تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، فإن هذا يقودنا إلى الحديث عن الأداء بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص.

فهو من المفاهيم الأساسية التي تشغل بال الباحثين والمسيرين في الفكر المالي، ويعد مرآة عاكسة لوضع البنك في مختلف حالاته.

إلا أنه ومع التحديات والمنافسة المختلفة التي تواجه البنوك في العصر الحديث نتيجة ما يشهده الاقتصاد العالمي من تطورات سريعة وجذرية في مجالات عديدة، فإنه يستوجب على البنوك تقييم أدائها المالي للحكم على مدى قدرتها على استغلال وتسيير الموارد المالية المتوفرة لديها والوقوف على نقاط قوتها وضعفها.

وباعتبار القطاع البنكي من القطاعات المهمة الذي يمثل حلقة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد، فمن بين مقومات نجاح أي بنك التحوط من مختلف المخاطر التي تواجهه كمخاطر السيولة التي تؤدي إلى فقدان ثقة المودعين مما يؤثر بشكل أو بآخر على الأداء المالي.

وهذا ما سنعالجه في هذا الفصل من خلال دراسة مفاهيم عامة حول الأداء المالي بالتطرق لمفهوم الأداء المالي، تعريفه وأهميته، مداخله وأهدافه و طرق تحسينه، أما في المبحث الثاني فسنعرج إلى ماهية تقييم الأداء المالي، من خلال التطرق إلى المفهوم و الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي، مصادر وخطوات تقييمه، المعايير والمؤشرات المعتمدة أما المبحث الثالث فسوف يتناول العوامل المؤثرة في الأداء المالي والعلاقة ما بين مخاطر السيولة و الأداء المالي.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للبنوك حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة البنوك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات حيث في هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الأداء المالي، أهدافه وطرق تحسينه.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى الأداء المالي، لابد من التعرف على الأداء والذي حظي باهتمام كبير من الباحثين، بحيث يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للبنك، والذي على أساسه يتميز البنك عن البنوك الأخرى من حيث الكفاءة.

### أولاً: تعريف الأداء

لقد تعددت تعريف الأداء وهذا راجع إلى اختلاف أفكار الباحثين وأهدافهم من صياغتهم للأداء فهناك من يعرفه على أنه " سلوك يؤدي إلى نتائج، وقد تكون النتائج محققة مطابقة للأهداف المخططة أو تقل عنها أو حتى تتجاوزها، وهذا قد يكون وفقا لكفاءة وفعالية الجهد المبذول لبلوغ النتائج"<sup>1</sup>، ونلاحظ أن هذا التعريف يركز على النتائج من حيث الكفاءة الفعالية.

- كما يعرف الأداء أيضا على أنه: " تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"<sup>2</sup>، وهذا التعريف يعتبر الأداء أي عمل يؤدي إلى الوصول إلى أهداف.

- وفي تعريف آخر نجد أن الأداء " عبارة عن العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب، يتم عن طريقها القيام بنشاطات والوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانيات معينة"<sup>3</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء على أنه عبارة عن نشاط يتم القيام به بغية تحقيق هدف مسطر بكفاءة وفعالية.

### ثانياً: تعريف الأداء المالي

لقد تعددت التعاريف التي وضعت للأداء المالي منها:

<sup>1</sup> أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية "رؤية إستراتيجية معاصرة"، مطابع دار الهندسة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، ص386.

<sup>2</sup> الشيخ الداري، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010، ص218.

<sup>3</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره مع عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010، ص 45.

- نجد من عرفه على أنه: " المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية بقياس مدى إنجاز الأهداف، كما يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"<sup>1</sup>.

- كما يعرف على أنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح"<sup>2</sup>.

- ويعرف أيضا على انه: " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستثمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"<sup>3</sup>.

ومن خلال التعريفات السابقة للأداء المالي يمكن القول بأنه انعكاس لقدرة البنك على تحقيق أهدافه المخطط لها من خلال استخدام البنك الموارد المتاحة له بكفاءة عالية، وتحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، حتى يتسنى له الوفاء بالتزاماته.

### ثالثا: أهمية الأداء المالي

يمكن حصر أهمية الأداء المالي من خلال أنه يسقط الضوء على عدة جوانب منها:<sup>4</sup>

- ✓ تقديم الربحية: حيث يتمثل الهدف من تحقيق الربحية في تعظيم قيمة المنشأة وتعظيم ثروة المساهمين؛
- ✓ تقييم السيولة: حيث يساعد تقييم السيولة في التعرف على وضع المنشأة وتحسين قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وسدادها في مواعيدها المحددة؛
- ✓ تقييم تطور الأنشطة: حيث يتمثل الهدف من تقييم النشاط في التعرف على الكيفية التي تتبعها المنشأة في توزيع مصادرها المالية وكيفية استثمارها؛

<sup>1</sup> عمر تمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص48.

<sup>2</sup> عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص36.

<sup>3</sup> بن البار موسى، بوساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص63.

<sup>4</sup> محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- ✓ تقييم الرفع المالي: والتي تهدف إلى التعرف على حجم الدين ومدى اعتماد المنشأة في حصولها على الأموال من مصادر التمويل الخارجية؛
- ✓ تقييم تطور حجم المنشأة: ويتم تقييم تطور حجم المنشأة من أجل تحقيق مزايا ذات أبعاد اقتصادية مختلفة، وتحسين القدرة الكلية للمنشآت؛
- ✓ تقييم توزيعات الأرباح: حيث يمكن أصحاب المصالح من معرفة السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباحها.

#### رابعاً: مداخل الأداء المالي

تتمثل مداخل الأداء المالي فيما يلي:<sup>1</sup>

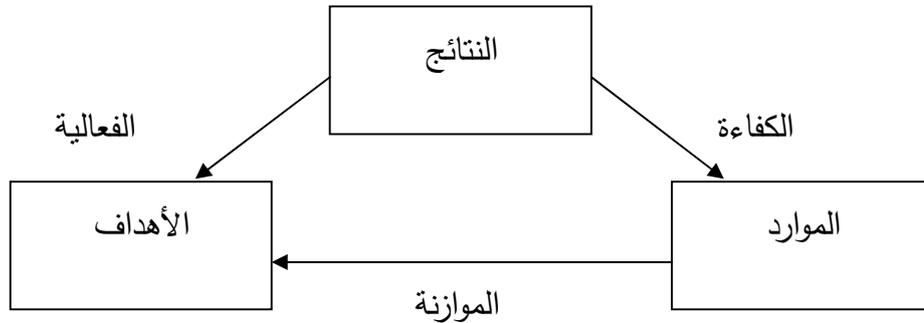
- ✓ الفعالية: تعرف الفعالية على أنها نسبة الهدف المتحقق إلى الهدف المخطط أو المرسوم مسبقاً، كما يمكن تعريفها على أنها العلاقة بين المخرجات مركز تكلفة معين وأهدافه، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف المرسومة كلما أصبح المركز أو الوحدة الإدارية أكثر فعالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{النتائج المتوقعة}}$$

- ✓ الكفاءة: وتعني مدى نجاح استخدام الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأفضل للإمكانيات المادية المالية والبشرية بأقل تكلفة وأقل جهد وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

#### الشكل رقم (04): مداخل الأداء المالي



المصدر: ناصر داوي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص13.

<sup>1</sup> موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص

### المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

تتمثل أهداف الأداء المالي في التالي:

#### 1- السيولة واليسر المالي

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يجبر المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات<sup>1</sup>.

#### 2- التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة الزمنية المالية<sup>2</sup>.

#### 3- المردودية

تعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها، والمردودية كهدف عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال المالي هو بدوره يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية<sup>3</sup>.

#### 4- إنشاء القيمة

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن المسكرون من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مولود فتحي، قطاف عبد القادر، دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: حالة مجمع صيدال 2013-2015، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2018، ص 226.

<sup>2</sup> سبني إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "scf"، دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 33، 2018، ص 422.

<sup>3</sup> شريف غياط، نهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مؤشر قياس المردودية: دراسة حالة مؤسسة البناء و الاشغال العمومية (ORTP) خلال الفترة (2011-2013)، دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 13، 2013، ص 140.

<sup>4</sup> سباع أحمد صالح، محمد البشير بن عمر، فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 51.

5- نمو المؤسسة

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، وعليه فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار... الخ<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: طرق تحسين الأداء المالي

تهدف الإدارة المالية بالشركات إلى تحقيق أرباح وتدفقات نقدية ونمو واستدامة، ولتحقيق كل هذه الأهداف المالية، تعد المؤسسة نظاما إداريا وماليا ينظم أنشطة الحسابات والمالية والتدقيق، وتشمل تعيين فريق محاسبي، ومدته بالأنظمة المحاسبية المعتمدة والأدوات والتقنيات لتسجيل حسابات الشركة وترصيداها، فيما يلي أهم الخطوات التي يجب إتباعها لتحسين الأداء في الشركات<sup>2</sup>:

- ✓ **تحديد الأهداف المالية:** لتطوير الأداء المالي يجب أن تقوم الشركة بتحديد الأهداف المالية السنوية المستقبلية، بما في ذلك الإيرادات وتكاليف الإنتاج والمصاريف العامة وصافي الأرباح والنفقات الاستثمارية والتدفقات النقدية، وتتنبأ تلك الأهداف من رؤية ورسالة الشركة وتصاغ في خطتها الإستراتيجية والخطط الإدارية والمالية وعادة ما يتم التنبؤ بها طوال حياة المشروع لتقدير الجدوى المالية للمشروع.
- ✓ **تقدير نقطة التعادل:** تقيس نقطة التعادل كمية وقيمة المبيعات التي عندها فقط لا تحقق الشركة أي ربح أو خسارة وتبدأ الشركة في تحقيق الأرباح بعد هذا المستوى من المبيعات، ويمكن حساب نقطة التعادل عن طريق الرسم البياني لدالة المبيعات أو الإيرادات أو التكاليف للشركة، وتكمن أهميتها في تحديد الحد الأدنى للمبيعات ككمية أو قيمة التي عندها فقط تبدأ المؤسسة في تحقيق الأرباح، بحيث كلما انخفضت نقطة التعادل ككمية أو قيمة مبيعات للشركة، كلما أصبحت المؤسسة أكثر جاذبية للاستثمار ويمكن تخفيضها من خلال خفض التكاليف الثابتة السنوية وزيادة معدل مجمل الربح، وزيادة المبيعات.
- ✓ **تقدير تكلفة المنتج:** لتقدير تكلفة المنتج تنفذ الإدارة نظام محاسبي متكامل شاملا حساب التكاليف، وباستخدام تطبيق الكتروني محاسبي تسجل فيه كافة المصاريف المباشرة و غير المباشرة وكذلك تحمل تلك المصاريف على مراكز التكلفة لكل منتج، ووفقا لذلك يتم تقدير تكلفة المنتجات على أساس تكلفة المواد الخام والعمالة المباشرة وغيرها من المصاريف المصنعة المباشرة، بالإضافة التي تحصيل مركز التكلفة لكل منتج بنسبة تحصيل من المصاريف المصنعة غير المباشرة.

<sup>1</sup> محمد فيصل مايدة، أحمد صالح سباع، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، 2017، ص 249.

<sup>2</sup> مها عادل نايف الفطحي، أثر استخدام محاسبة الإنجاز على تعزيز كفاءة الأداء المالي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2022، ص ص 66-67.

- ✓ **التنبؤ بالبيانات المالية:** تتضمن التنبؤات المالية التخطيط للمركز المالي للشركة مستقبلاً، ويشمل التنبؤ بقائمة الدخل والميزانية العمومية والتدفق النقدي السنوي، وذلك طوال عمر المشروع، لذلك فالأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للشركة.
  - ✓ **إعداد تقارير مالية شهرية:** تكمن أهمية تقييم المخزون وإعداد القوائم المالية بنهاية كل شهر في أنها تساعد على قياس وتقييم الأداء المالي والتحكم وفيه وتحسينه بصفة شهرية منتظمة، وتستفيد الإدارة من هاته التقارير المالية عبر مراجعتها مع الأهداف المالية للشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الربحية والتدفقات النقدية.
  - ✓ **تحسين الربحية والتدفقات النقدية:** بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من صافي الأرباح، فإن أبسط طريقة لتحسين الربح هي زيادة المبيعات وترشيد المصاريف، كما يستخدم المستثمرون عادة النسب المالية مثل نسبة مجمل الربح ونسبة صافي الربح التشغيلي و نسبة صافي الأرباح لتقييم والتحقق من الربحية.
  - ✓ **إعداد قائمة التدفقات النقدية:** تكمن أهمية إعداد هذه القائمة للشركة في تركيز الجهود على تحقيق الأهداف النقدية والتحكم بالتدفقات النقدية، حيث يمكن للشركة التحكم في الميزانية النقدية عبر التحكم بالنفقات و الإيرادات النقدية واكتشاف العجزات النقدية في وقت مبكر، والتخطيط للحصول على تمويل بتكلفة مناسبة في الوقت المطلوب واتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة أي عجزات نقدية.
  - ✓ **تحديد مصادر التمويل:** حصول أي مؤسسة على حال خاصة من خارج الشركة، بعد مهمة مليئة بالتحديات ويعتمد على ربحية الشركة فيمكن أن تحصل الشركات على المال داخلياً من مدخرات ملاك الشركة أو من الأرباح أو الائتمان الممنوح لها، وخارجياً من خلال القروض أو بيع أسهم الشركة وغيرها.
- حيث تحمل هذه العملية على تحسين إمكانية حصول الشركة على المال في الوقت المطلوب وضمن التكلفة المقبولة للمال<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص الموجودة فيها، وتحديد طرق علاجها ومتابعة المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

كما أن نجاح البنوك يتوقف على وجود معايير عالية لتقييم الأداء المالي، وهذا ما يساعد على قياس نشاطها وتحسين أدائها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه، ونوضح من أين يتم الحصول على المعلومات المستخدمة في عملية التقييم وأهم مراحلها، بالإضافة إلى المعايير والمؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء المالي.

<sup>1</sup> مها عادل نايف القطبي، مرجع سبق ذكره، ص 67-69.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

- يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: « قياس إدارة أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية والتي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، فضلا عن معرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح حلول للأزمة للتغلب على تلك النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل»<sup>1</sup>.

- كما يعرف على أنه: « مدى القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي»<sup>2</sup>.

ويعرف أيضا: « تحليل نتائج أعمال المؤسسة بهدف كشف مواطن الخلل والانحراف، وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها»<sup>3</sup>.

وعليه نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو عملية تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة لمعرفة قدرتها على بلوغ الأهداف المسطرة، أي عملية الوقوف على الانحرافات والتعرف على مسبباتها من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها وتفاذي وقوعها مستقبلا باستخدام وسائل وطرق معينة، واكتشاف نقاط قوة المؤسسة لتعزيزها ودعمها.

ثانيا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

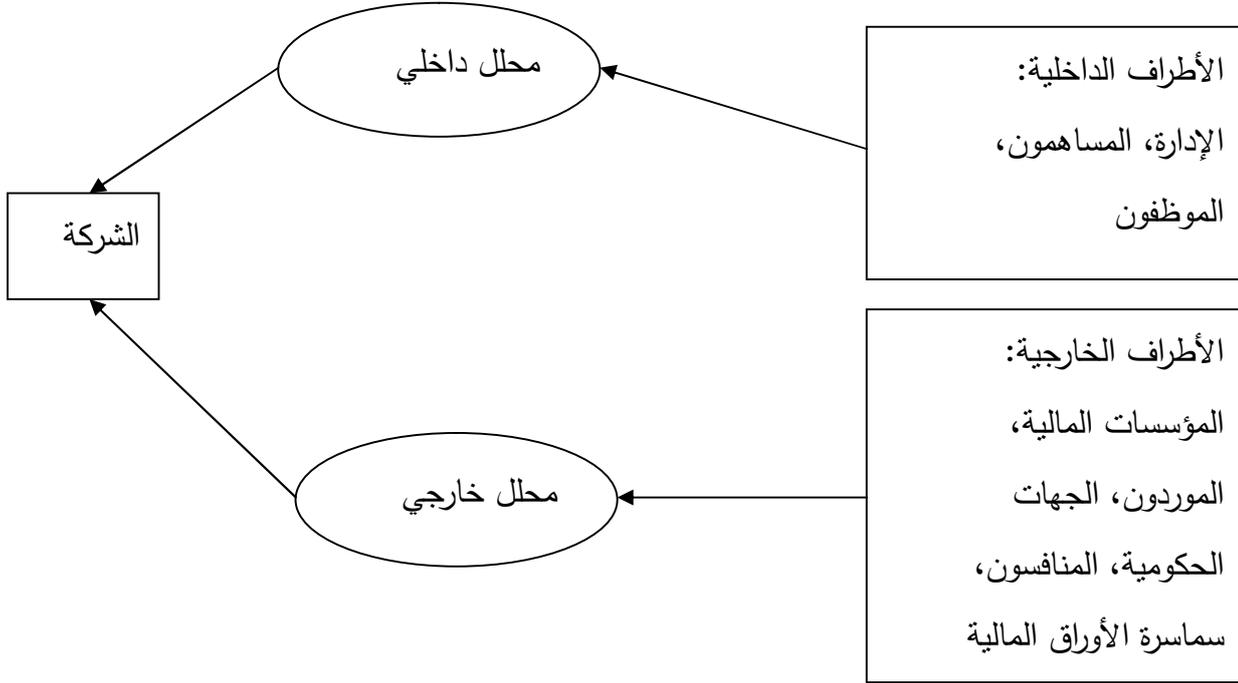
سيتم توضيح هذه الأطراف من خلال الشكل الموالي:

<sup>1</sup> عمر علي كامل الدوري، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص15.

<sup>2</sup> نبيلة قدور، حمزة العرابي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مجمع صيدال و مؤسسة حكمة للأدوية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد2، 2018، ص 188.

<sup>3</sup> فؤاد أحمد، محمد العفري، تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعة التحويلية في اليمن، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، ص44.

الشكل رقم (05): الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي



المصدر: زليخة بلعطل، آثار إدراج شركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2015، ص82.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأطراف التي من شأنها الاستفادة من تقييم الأداء المالي للشركة يمكن تصنيفها ضمن مجموعتين: أطراف داخلية، أطراف خارجية<sup>1</sup>:

#### 1- الأطراف الداخلية: تتمثل في:

##### أ- الإدارة

تهتم الإدارة بجميع النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركة مثل النسب التي تقيم السيولة والربحية...، وذلك لمعرفة نواحي القوة والضعف في الشركة، والعمل على تحسين أدائها المالي.

##### ب- المساهمون

حيث يهتم هؤلاء بالجوانب المرتبطة بالكفاءة التشغيلية للشركة وربحيتها والحالة المالية للشركة، وبالمعلومات المالية المرتبطة بتوزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية وتوجيهات أسعار سهم الشركة من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء وبيع أسهم الشركة.

<sup>1</sup> زليخة بلعطل، آثار إدراج شركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2015، ص 83.

### ج- الموظفون

هدفهم هو الاطمئنان على مستقبل الشركة وبالتالي ضمان استقرارهم الوظيفي.

### 2- الأطراف الخارجية: تتمثل في:<sup>1</sup>

#### أ- المقرض

كالبنوك التي تهتم بالأداء المالي للشركة من أجل دراسة ملائمتها وقدرتها على تسديد أصل القرض والفوائد المستحقة في آجالها حيث أن الشركة المتعثرة حاليا خلال سنوات سابقة قد تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية، وقد تلجأ البنوك عادة إلى تقدير نسبة الديون إلى حقوق الملكية كمعيار لإقراض الشركة.

#### ب- الموردون

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين في آجال استحقاقها من أجل الحفاظ على هذه الشركة كعميل.

#### ج- المنافسون

يبحث المنافسون في نتائج تقييم الأداء المالي للشركة عن تكاليف المنتجات وجودتها خاصة إذا كان منافسا مباشرا أو غير مباشر، فتهمه مختلف القيم المالية، ومؤشرات الأداء التي ستكون محل مقارنة مع أداءه.

#### د- الجهات الحكومية

وأهمها السلطة الضريبية، يهتما بتقييم الأداء المالي للشركة من أجل حساب نسب الضرائب التي يتحملها الوعاء الضريبي للشركة.

#### هـ- سماسة الأوراق المالية

من أجل التوقيع حول مستقبل الشركة وتوجيه المستثمرين نحو بيع أو شراء أسهم الشركة.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 84.

المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي وخطواته

أولاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة في عملية تقييم الأداء، فيجب على المعلومات التي تم جمعها أن تتميز بالمصداقية والموثوقية، ويجب أن تتوفر في الوقت المناسب من أجل الاعتماد عليها في تقييم الأداء، وهي تتوفر في عدة مصادر متمثلة في:

### 1- المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

- **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية الحالية للاقتصاد، في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي... كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها<sup>1</sup>.

- **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاص بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... الخ، من أجل المقارنة بين المؤسسات بواسطة النسب<sup>2</sup>.

### 2- المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق، ويمكن توضيح هذه لمصادر كما يلي:

<sup>1</sup> منير عوادي، مساهمة سوق الأوراق المالية في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 92.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 92.

- ✓ **الميزانية:** تعتبر الميزانية مجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين لبيان ما تملكه من الأصول وما عليها من الخصوم، أي تعتبر الميزانية كجدول لاستعراض القيم الخاصة بالممتلكات التي تملكها المؤسسة والالتزامات في تاريخ معين وعادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في آخرها<sup>1</sup>.
- ✓ **جدول حسابات النتائج:** يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دورياً، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى<sup>2</sup>.
- ✓ **الملاحق:** هي وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، وهدفها الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر، ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجه إليها الميزانية وجدول حسابات النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعيين من المعلومات هي:

- المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح وفهم المعلومات الرقمية<sup>3</sup>.

### ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الخطوات الأساسية مكتملة لبعضها البعض والتمثلة في الخطوات التالية:

#### ✓ الخطوة الأولى: تحديد أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها للتعرف على مدى دقتها وواقعيتها ويتمثل التحديد الدقيق لأهداف المؤسسات في ترجمة الهدف العام وتحويله

<sup>1</sup> غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، العدد 1، 2018، ص172.

<sup>2</sup> زاوي صورية، أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة لمجمعي بيوفارم وصيدال لصناعة المواد الصيدلانية خلال الفترة 2015-2018، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47، 2017، ص17.

<sup>3</sup> عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياساً وتقييماً"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001، ص39.

إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية تعبيراً دقيقاً وبطريقة علمية، على أن يتم ترتيب هذه الأهداف بحسب أهميتها النسبية ومدى ارتباطها بالأهداف القومية<sup>1</sup>.

### ✓ الخطوة الثانية: جمع المعلومات الضرورية

تعد المعلومات مورداً من الموارد الأساسية في عملية التسيير في مختلف مستوياته فالمعلومات شيء ضروري في التسيير، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، ويمكن حصر مصادر هذه المعلومات في 3 مصادر هي الملاحظة الشخصية من خلال نزول الملاحظين إلى ميادين النشاط، والتقارير الشفوية التي تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات بين الرئيس ومرؤوسه والتقارير الكتابية ممثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية...<sup>2</sup>.

### ✓ الخطوة الثالثة: وضع معايير الأداء

حيث تعكس مستوى الأداء المطلوب لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، وقد تم التعبير عن معايير الأداء بصورة رقمية مثل عدد الوحدات المنتجة أو المباعية، أو قد يعبر عنها في صورة مبالغ أو قيم من الإيرادات أو هامش صافي الربح، ويشترط عند وضع معايير الأداء أن تكون هذه المعايير واضحة وغير معقدة بحيث يكون من السهل على القائمين بالتنفيذ وفهمها واستيعابها<sup>3</sup>.

### ✓ الخطوة الرابعة: قياس الأداء الفعلي

تتمكن المؤسسة في هذه المرحلة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك باختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعية الأداء المراد قياسه، ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناءً على معايير الكفاءة والفعالية<sup>4</sup>.

### ✓ الخطوة الخامسة: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية

في هذه الخطوة تقوم المؤسسة بقياس الأداء الفعلي الذي تم تحقيقه ومقارنته مع المعايير التي تم وضعها مسبقاً، ثم التوصل إلى النتيجة المتوقعة عن وجود أو عدم وجود أي انحرافات عن الخطة، سواء كانت هذه الانحرافات الإيجابية أو السلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، القاهرة، 2009، ص ص 125، 126.

<sup>2</sup> رشيد حفصي وآخرون، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم: دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 3، 2019، ص 203.

<sup>3</sup> محفوظ جودة وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص 294.

<sup>4</sup> رشيد حفصي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>5</sup> الطيب بولحية، عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016، ص 4.

✓ الخطوة السادسة: تصحيح الانحرافات

هي الخطوة الأخيرة التي تقوم بها الإدارة والتي تتضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن الانحرافات، وذلك بعد أن تقوم بتحديد أسبابها و تحليل أسبابها، قد تكون سلبية أو ايجابية بشأن الانحرافات فإذا كانت سلبية فإن الإدارة تقوم بتحليل أسبابها وتفسير ظروف وقوعها وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها، أما إذا كانت إيجابية فإنه يجب العمل على دعمها وتعزيزها<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

أولاً: معايير تقييم الأداء المالي

من الضروري تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغيير النسب المالية للمؤسسة حتى يتم مقارنتها مع معيار معين، وعموماً تتمثل معايير تقييم الأداء المالي في:

1- المعايير التاريخية

تكون المعايير التاريخية مستمدة من فعالية المؤسسة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن نقاط الضعف في المؤسسة من أجل معالجتها، وعن نقاط القوة لكي يتم دعمها وتعزيزها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي<sup>2</sup>.

2- المعايير المطلقة

وهي تلك النسب والمعدلات التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارف عليها في جميع المجالات رغم اختلاف نوع المؤسسة وعمرها ووقت التحليل وأغراض التحليل، ويأخذ على هذا المؤشر أنه مؤشر مالي ضعيف التداول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها، ومن أمثلة المعايير المطلقة المتعارف عليها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة<sup>3</sup>.

3- المعايير الصناعية

هي عبارة عن متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة لمعرفة مركزها المالي

<sup>1</sup> محفوظ جودة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 295.

<sup>2</sup> فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 238.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقديم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005م، ص 312-

ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة، حيث يتم تحديد أداء المؤسسة فهي أما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى منه أو أقل منه<sup>1</sup>، غير أن لهذا المعيار صعوبة في استخدامه تتمثل في:<sup>2</sup>

- اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى المؤسسات؛

- اختلاف الأساليب والنظم المحاسبية بين المؤسسات؛

- الاختلاف في الموقع الجغرافي؛

- الاختلاف في مصادر التمويل، فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أمواله الخاصة ومنها من يجمع بين النوعين.

### 4- المعايير المستهدفة

وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات والخطط، وبالتالي فإن مقارنة النسبة المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلاف بين الأداء الفعلي والأداء المخطط مما يستدعي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة<sup>3</sup>.

### 5- المعايير الإدارية (معايير التخطيط)

تتمثل هذه المعايير في المعايير المصممة من قبل إدارة المؤسسة والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة المختلفة كالمبيعات والمشتريات (المواد)، الأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة و التكاليف التسويقية والإدارية، وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات والأرباح وفترات النشاط المختلفة، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية والسابقة للإدارة التي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات<sup>4</sup>.

### ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تتم على تقييم الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي يتم استخراجها من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، فمنها التقليدية التي تسمح بتقديم أداء المؤسسة في مجالات السيولة والربحية والنشاط والديونوية ومؤشرات التوازن المالي، ومنها الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة عند عملية التقييم.

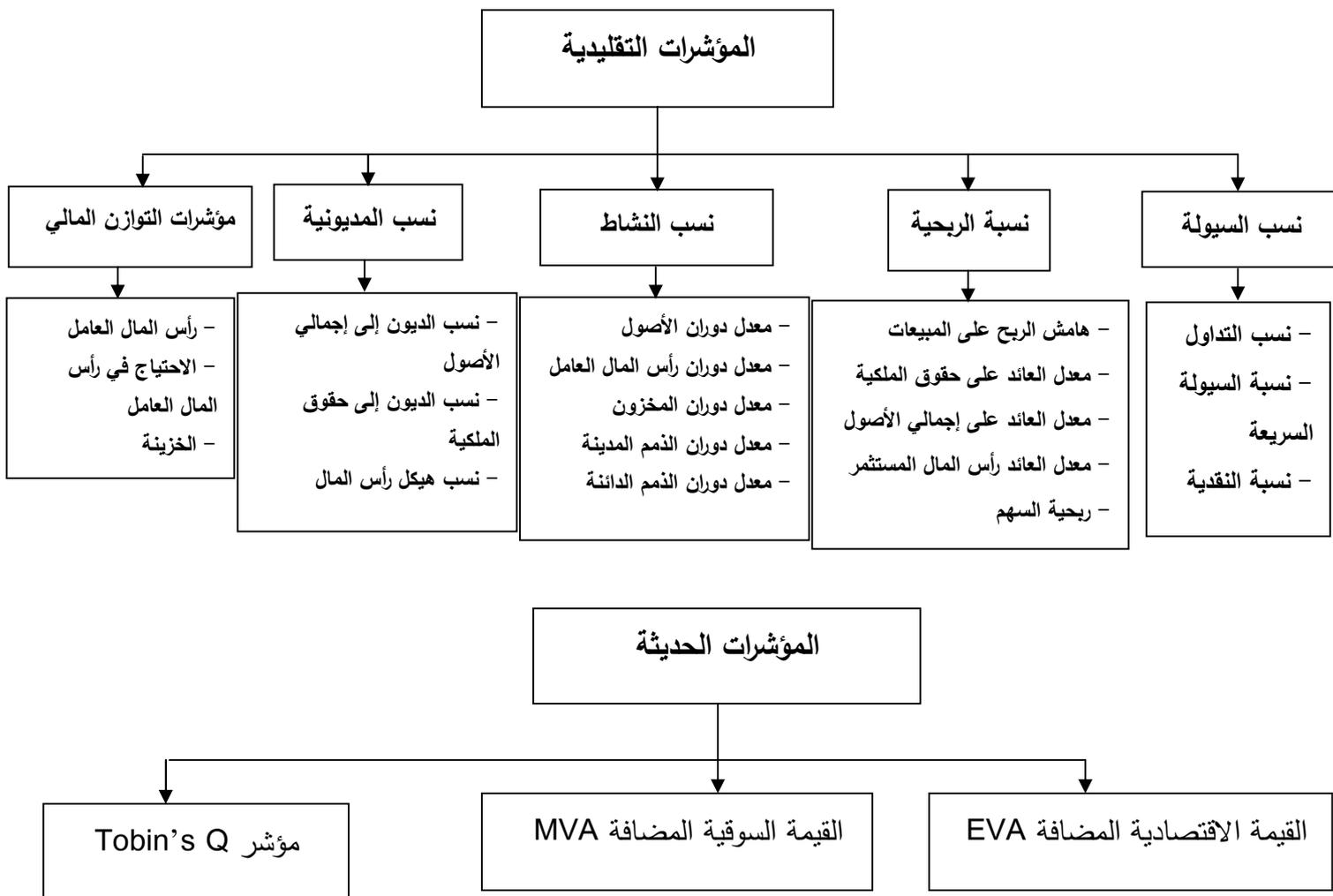
<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 313.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 167.

<sup>3</sup> أسعد أحمد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 78.

<sup>4</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 85.

الشكل رقم (06): مؤشرات تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

### أولاً: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

وتتمثل فيما يلي:

#### 1- نسب السيولة

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة عن الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول الجارية، ويهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل (أي البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة، وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلى أن مقاييس السيولة التي تعبر عنها

لا يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول و الالتزامات (الخصوم) الجارية التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها<sup>1</sup>.

وأهم نسب السيولة ما يلي:

- **نسب التداول:** هي نسب ترتبط بوجود علاقة ذات دلالة ما بين الأصول الجارية والخصوم الجارية والخصوم الجارية، وهي تعبر بصدق عن عدد مرات تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية التي تستحق سدادها خلال سنة مالية، ويتم حساب النسبة المالية كالتالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وتتميز نسب التداول باستعمالها الشائع لقياس اليسر المالي في الأمد القصير، لأنها توضح قدرة الأصول الجارية لتسديد الالتزامات الجارية عند ميعاد استحقاقها<sup>2</sup>.

- **نسبة السيولة السريعة:** تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المنشأة، ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزون بل أن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل الشركة في بيع مخزونها من منتجات تامة الصنع بقيمة أكبر من تكاليف التصنيع والإنتاج، لهذه الأسباب قد تهتم الإدارة بالنقدية والأوراق المالية والذمم فقط، وعليه يتم حساب هذه النسبة كما يلي<sup>3</sup>:

$$\text{نسب السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

- **نسبة النقدية:** وهي عبارة عن نسبة عنصر النقدية والعناصر شبه النقدية إلى الالتزامات المتداولة، تعتبر هذه النسبة أكبر تشدداً وذلك لأنها لا تأخذ في الاعتبار المدين والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تتسم بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية ويسهل تحويلها إلى نقدية مماثلة مثل الأوراق قصيرة الأجل، ونحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية<sup>4</sup>:

$$\text{النسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

<sup>1</sup> Dusan Baran, And Others, **Financial Analysis Of A Selected Company**, Reaserch Papers, Faculty Of Materials Science And Technology In Trnava Slovak, University Of Technology In Bratislava, Vol 24, No37, 2016 ; P78.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

<sup>3</sup> دريد كامل آل شهيب، مقدمة في الإدارة المالي المعاصرة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 87.

<sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص 124.

## 2- نسب الربحية

تعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المسكرون والمتعاملون لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، ويهدف المحللون إلى حساب مؤشر الربحية للحكم على نجاعة المؤسسة في تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف إلى حد أدنى وذلك بكفاءة وفعالية<sup>1</sup>. ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

- هامش الربح على المبيعات: يقصد بهامش الربح على المبيعات أو هامش الربح الصافي ما تحققه المؤسسة من أرباح، ويحسب كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{هامش الربح على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

- معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity) ROE: اعتبر هذا المقياس لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، حيث تمثل حقوق الملكية حصرًا للتمويل الداخلي لعمليات المؤسسة، إذ يعبر هذا المعدل عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المؤسسة والعوائد المتأتية منها، كما تعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة، فكلما زادت هذا النسبة دلت على كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، كما تعتبر من أهم النسب التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية، ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{ROE} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- معدل العائد على إجمالي الأصول (Return On Assets) ROA: يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن الطريقة التي مولت بموجبها أصول المؤسسة، يهدف هذا المعدل إلى قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية من خلال كفاءتها في استخدام أصولها، ويمثل العائد على الأصول القيمة الحالية للتدفقات النقدية خلال فترة الاستثمار، ويقدم حساب هذا المعدل للمستثمر والمسيرين رؤية حول المشروع، فهو يبين لهم ما إذا كان المشروع يقدم عوائد أعلى من تكلفة الموارد المستخدمة فيه أولاً ويحسب كما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سعاد عبد الله وآخرون، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 2، 2017، ص 280.

<sup>2</sup> Amanji Mohamed Ahmed, *The Impact Of Financial Statement Analysis On The Profitability Assessment*, Studies And Scientific Researches, Economics Edition, N028, 2018, P21.

<sup>3</sup> Umer Iqbal, Muhammad Usman, *Impact Of Financial Leverage On Firm Performance*, SEISENSE Journal Of Management, Vol1, Issue2, 2018, P73.

<sup>4</sup> David O.Obuya, *Debt Financing Option And Financial Performance Of Micro And Small Enterprises: A Critical Literature Review*, International Journal Of Business And Management, Vol 12, No 3, 2017, P225.

$$ROA = \text{الربح الصافي} / \text{إجمالي الأصول}$$

- **معدل العائد على رأس المال المستثمر (Return On Investment) ROI**: يقيس هذا المعدل العائد على رأس المال المستثمر الذي يشمل الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة، ويفيد في معرفة قدرة المدير المالي على الاستغلال الأمثل لأموال المساهمين والديون التي حصلت عليها المؤسسة، كما تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات، من وجهة نظر استثمارية فإن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، لأن الزيادة في الاقتراض ستؤدي إلى تخفيض أرباح المساهمين ويمكن حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$ROI = \text{الأرباح الصافية} / \text{رأس المال المستثمر}$$

- **ربحية السهم (Earning Per Share) EPS**: تعتبر ربحية السهم بمثابة مؤشر حالي يتضمن معلومات ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بتقييم الحالة المالية للمؤسسة، ويجب الإفصاح عنها وأن تكون متاحة لجميع المستثمرين من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتقيس ربحية السهم مقدار الأرباح التي يحصل عليها كل سهم من أسهم المؤسسة، أي مقدار الأرباح التي يحق للمساهمين العاديين الحصول عليها بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة وحملة السندات والضرائب، وتحسب كالتالي:<sup>2</sup>

$$EPS = \text{الأرباح الصافية بعد الضرائب} / \text{عدد الأسهم المكتتبة لها}$$

### 3- نسب النشاط

إن الهدف من تحديد نسب النشاط هو تحديد مدى قدرة المؤسسة في إدارة الأصول الإجمالية أي تقييم كفاءة استخدام الأصول الاقتصادية ومدى تحقيق رقم الأعمال الأمثل والأرباح المرتفعة، ويمكن توضيح هذه النسب كالتالي:

- **معدل دوران الأصول**: يشرح هذا المعدل مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول وهو يشير

<sup>1</sup> علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص78.

<sup>2</sup> صايم مصطفى، بوتلجة عبد الناصر، الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم: دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات السعودية، الكويت، قطر، أبوظبي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد02، 2017، ص8.

أيضا إلى إستراتيجية التسعير، حيث هوامش الربح المالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة بينما يرتفع معدل دوران الأصول مع هوامش الربح المنخفضة، وتحسب بالصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران الأصل} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط الأصول}$$

- **معدل دوران رأس المال العامل:** تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخدامه خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي وتحويلها إلى مبيعات، فكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تحويل هذه المبيعات ويحسب كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط رأس المال العامل}$$

- **معدل دوران المخزون:** تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون خلال السنة إلى مبيعات وتحسب من خلال العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{رصيد متوسط المخزون}$$

- **معدل دوران الذمم المدينة:** يقيس هذا المعدل العلاقة بين المبيعات ومتوسط رصيد حساب المدينين وهو أحد مقاييس السيولة وأداة لتقييم جودة حساب المدينين، لأنه كلما ارتفع هذا المعدل كان هناك نشاط في تحصيل الديون وإعادة قيمتها إلى دورة نشاط عمل المؤسسة ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي الآجلة} / \text{متوسط رصيد المدينين}$$

- **معدل الذمم الدائنة:** تستخدم هذه النسبة للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، ويتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الاولى، فلسطين، 2008، ص59.

<sup>2</sup> علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص85.

<sup>3</sup> محمد لمبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص149.

<sup>4</sup> محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الطبعة الاولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص167.

<sup>5</sup> عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسة المالية، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 95.

معدل الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الذمم الدائنة

#### 4- نسب المديونية

تظهر هذه النسب مدى مساهمة الديون سواء كانت ديون قصيرة أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة، مقارنة بمساهمة الملاك، وتقيس هذه النسب درجة المديونية للمؤسسة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة، وتكون مؤثرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة وتعتبر عن قابلية المؤسسة عن تسديد التزاماتها طويلة الأجل مثل القروض المتوسطة وطويلة الأجل<sup>1</sup>.

وتوجد العديد منها نذكر:

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال المفترضة في تمويل إجمالي الأصول سواء كانت ديون طويلة أو قصيرة الأجل، فإذا كانت النسبة عالية فإن ذلك يشكل خطورة على الدائنين بوجه خاص، أما إذا كانت منخفضة فيعني ذلك أن المؤسسة تعمل على تقليل التمويل عن طريق الاقتراض وتعتمد على إمكانياتها الذاتية لتوفير هامش أمان للدائنين يحميهم من احتمال تعرض المؤسسة للعسر المالي وتحسب وفق الصيغة التالية:<sup>2</sup>

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الخصوم بنوعها كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية)، ولا شك أن مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدره المؤسسة على تسديد التزاماتها، أي تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة مقارنة بالمساهمين ويتم التعبير عنها بالمعادلة التالية:<sup>3</sup>

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية

<sup>1</sup> Tomas Arkam, **The Importance Of Financial Ratios In Predicting Stock Price Trends: A Case Study In Emerging Market** Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia Nr 1/2016 (79),P17.

<sup>2</sup> علي عباس، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 350.

- نسبة هيكل رأس المال: تكتشف هذه النسبة عن أهمية القروض طويلة الأجل التي تم الحصول عليها من الغير في هيكل رأس المال، وتعتبر بمثابة مؤشر للحكم على المخاطر المالية بشأن نسب التغطية وتحسب على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل}}$$

### 5- مؤشرات التوازن المالي

حتى تكون المؤسسة في وضعية مالية متوازنة يجب عليها أن تحترم قاعدة تمويل أصولها الثابتة بمصادر تمويل طويلة الأجل، وتمويل أصولها المتداولة عن طريق مصادر التمويل قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وعليه فإن مفهوم التوازن المالي يركز على مدى التوافق بين مصادر التمويل واستخداماتها في الأصول من حيث الآجال الزمنية للاستحقاق<sup>2</sup>، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- **رأس المال العامل:** يعتبر أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل على الأصول الثابتة ويحسب وفق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

- من منظور أعلى الميزانية: يتمثل في الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من منظور أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للأصول قصيرة الأجل

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

- **الاحتياج في رأس المال العامل:** يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بصورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية ويمكن حسابه بالعلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{المخزون} + \text{الزبائن}) - \text{الموردين}$$

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 222.

<sup>2</sup> المهدي حجاج، بلال شيخي، تفسير أثر الاهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، لمجلد 2، العدد 7، 2014، ص 252.

<sup>3</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 49.

<sup>4</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 64.

- **الخزينة:** يقصد بها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال ويمكن حسابها كما يلي:<sup>1</sup>

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال}$$

### ثانيا- المؤشرات الحديثة

نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العائد والمخاطرة، ظهرت مؤشرات حديثة والتي تعتبر من أهم المؤثرات التي تسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها المالي كما يسمح للمؤسسة بتحسين العلاقات الداخلية و الخارجية للمستثمر، مما يساعد على اتخاذ القرارات التشغيلية والإستراتيجية بما يخدم أهداف المؤسسة، وتتميز هذه المؤشرات بسهولة تطبيقها بدقة وواقعية، وقد تعددت وتنوعت مقاييس التقييم الحديثة من بينها:

#### 1- القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added) Eva

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها مؤشر لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنها طريقة للتحفيز بحيث نجده يقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، وبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسيسهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي ترتبط بالنتائج بالأموال التي تحت تصرف كل مسير من جهة ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال ممثلين في المساهمين بالدرجة الأولى من جهة ثانية<sup>2</sup>.

وهناك طريقتين لحساب القيمة الاقتصادية المضافة Eva هما:<sup>3</sup>

$$EVA = NOPT - (Wacc \times ci)$$

<sup>1</sup> خطاب دلال، زعييط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية: دراسة تطبيقية بمؤسسة ارسيلور ميثال عنابة 2013-2014، مجلة ميلان، للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 2018، ص 202.

<sup>2</sup> معالم سعاد، بوحفص سمحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، 2017، ص405.

<sup>3</sup> أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2019، ص 84-85.

حيث أن:  $Nopt$ : نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب.

$Wacc$ : التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال

$CI$ : رأس المال المستثمر

$$EAV = (ROI - CMPC) \times CI$$

## 2- القيمة السوقية المضافة (MARKET VALUE ADDED) MVA:

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فإن القيمة السوقية المضافة وفق وجهة نظر الشركة المسوقة تعد معياراً فائقاً وشاملاً في قياس وخلق الثروة، كما أنها مقياس للفعالية التشغيلية في شركات الأعمال وفقاً لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة وفعاليتها<sup>1</sup> وتحسب وفق طريقتين:

- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) المستقبلية للمؤسسة:<sup>2</sup>

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA}{(1+K)^t}$$

- طريقة الفرق بين قيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية:<sup>3</sup>

$$MVA = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}$$

## 3- مؤشر Tobin's Q:

تم إدخال نسبة Tobin's Q بواسطة العالم جيمس توبين باعتبارها مؤشر للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار، ويتم تعريفها على أنها نسبة القيمة السوقية للمؤسسة إلى تكلفة الاحلال أو الاستبدال، وهي أداة

<sup>1</sup> بنية حيزية، مكيد علي، دراسة تحليلية للأساليب الحديثة لقياس الأداء المالي: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت السعودية، أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2018، ص 454.

<sup>2</sup> سويسسي الهواري، رمضاني حميدة، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة: دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010-2015، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، 2017، ص 804.

<sup>3</sup> Chitra Gunshekhar Gounder & Venkateshwarlu2, Shareholder Value Creation: An Empirical Analysis of Indian Banking Sector, accounting and finance research vol 6, no1,2017, p151.

تستخدم عادة في مجال الاقتصاد والتمويل كمؤشر للحكم على أداء المؤسسات. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{القيمة السوقية للمؤسسة}}{\text{القيمة الاستبدالية للأصول}}$$

### المبحث الثالث: محددات الأداء المالي

يواجه البنك خلال قيامه بنشاطه عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقله عن أداء وظائفه، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل، تحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها. وسنقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية وكذلك التوصل للعلاقة التي تربط ما بين مخاطر السيولة\_ باعتبارها إحدى العوامل المؤثرة\_ والأداء المالي.

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

من أجل رفع الأداء المالي لقيمة الأسهم وما يتبعها من رفع القيمة السوقية للمؤسسة أو حفظها، يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد والقدرة على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بالمؤسسة، مما سيؤدي بالتالي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.

هنالك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي لبنوك بدرجات متفاوتة وتقسم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

### أولاً: العوامل الداخلية

وهي مختلف العوامل الخاضعة لسيطرة و تحكم البنك، و تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

✓ **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك التجارية وأعمالها، حيث يؤثر على أداء المؤسسات البنكية من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح، عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة البنك اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

<sup>1</sup> شهاب الدين أحمد النعيمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin's Q: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد7، العدد20، 2012، ص24.

<sup>2</sup> رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

- ✓ **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب، المهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة البنكية لتحقيق الأهداف المستمدة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات البنكية وتلزمها على التكيف معها، تعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء.
- ✓ **هيكل الودائع:** تركز البنوك التجارية على جذب وودائع التوفير والودائع لأجل، ذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.
- ✓ **أرباح أو خسائر القروض:** تؤثر العمليات الممنوحة من قبل البنوك بشكل كبير على ربحيتها، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح.
- ✓ **السيولة:** تساعد البنك على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان.
- ✓ **الحجم:** يؤثر حجم البنك وتصنيفه على أدائه المالي بشكل سلبي، فكبر حجم البنك يشكل عائقا للأداء المالي لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا ، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم البنك يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.
- ✓ **عدد موظفي البنك:** إن زيادة عدد موظفي البنك سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له وبالتالي زيادة الربحية.
- ✓ **عدد فروع البنك:** إن الانتشار الجغرافي للبنك وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية يحمل على زيادة عدد المتعاملين مع البنك وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع، وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات البنك مما يؤدي إلى زيادة ربحيته.
- ✓ **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، حيث أنه وبزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري.

### ثانيا: العوامل الخارجية

هي مختلف العوامل الغير خاضعة لسيطرة وتحكم البنك، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **العوامل الاقتصادية:** تعتبر أكثر العوامل تأثيرا على الأداء وذلك نظرا لطبيعة نشاط البنك من جهة ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر لمختلف موارده من جهة أخرى، فمثلا هنالك العديد من الظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول واستهدفت أعمال البنوك كتقلبات أسعار الصرف، فانعكس ذلك سلبا على إجمالي موجودات ومطلوبات البنوك التجارية وبالتالي التأثير على ربحيتها<sup>1</sup>.
- ✓ **العوامل الاجتماعية والثقافية:** لا تقل هذه الأخيرة أهمية عن سابقتها نظرا لأن البعد الاجتماعي والثقافي يمثلان نموذجا للحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية الذي يتواجد فيه البنك، وقد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين أداء البنك<sup>2</sup>.
- ✓ **العوامل السياسية والقانونية:** تتضمن على سبيل المثال السياسة الداخلية والخارجية للدولة، الاستقرار السياسي والأمني للبلاد أو قوانين الاستثمار والضرائب والتي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي أو سلبي على الأداء المالي<sup>3</sup>.
- ✓ **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك واضطرابها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية<sup>4</sup>.

### المطلب الثاني: العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي

تتعرض البنوك التجارية من حين إلى آخر إلى حركة سحبات مفاجئة من قبل المودعين لا يمكن مقابلتها، ولهذا يضطر البنك للقيام ببيع بعض أصوله خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة.

وبما أن البنوك التجارية شأنها شأن أي منشأة أعمال فإن مجهوداتها ووظائفها التي تقوم بها تكون بغية تحقيق جملة من الغايات من أهمها الربحية، والتي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي بنك، إذ أن تحقيق هذه

<sup>1</sup> سراح موصو، تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيجل، 2021-2022، ص 97.

<sup>2</sup> محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 106.

<sup>3</sup> كمال غالم، الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021-2022، ص 21.

<sup>4</sup> رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الغاية من شأنه المحافظة على استمرارية البنك، تدعيم مركزه المالي ومقابلة معظم المخاطر التي يتعرض لها والتي تأثر بدورها على الأداء المالي للبنك<sup>1</sup>.

وتعد السيولة و الربحية عنصران متلازمان غير أنه يمكن أن تتعارض أهدافهما إذا لم تحسن إدارة العلاقة بينهما، فالتركيز على أحدهما ومنحه الأفضلية، سيؤدي إلى واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها إدارة البنك، فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بجزء مهم من أصوله على شكل نقد أو شبه النقد، والربحية تتطلب الابتعاد عن ذلك.

إذ يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفيه لتغطية احتياجاته، لكنه في المقابل يفقد أرباحا كان يمكن أن يحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، وفي نفس الوقت إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة لكن هناك مخاطرة في حال زيادة القروض المتعثرة أو حدوث سحبات مفاجئة، فإن ذلك يؤدي إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة.

لذا يقع على عاتق الإدارة البنكية الناجحة مهمة التوفيق بين الربحية التي يسعى إليها البنك والسيولة التي يجب الاحتفاظ بقدر مناسب منها.

بما أن هناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، فإن البنك التجاري عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول بطريقة يضمن معها أن يحقق أعلى ربحية ممكنة وفي نفس الوقت الذي يحافظ فيه على مستوى مناسب من السيولة بالنسبة لأصوله<sup>2</sup>.

كما أنه على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب مع قدرته على تحمل المخاطر، فالربحية تتناسب طرديا مع المخاطرة وذلك عند مستوى معين وإلا سيحدث العكس، حيث قد تؤدي الاستثمارات الخطيرة أحيانا إلى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة المودعين.

وعليه يمكن أن تتمثل مخاطر السيولة في الوضع الذي ينشأ في البنك، إما نقص السيولة أو وجود فائض فيها وهذا ينعكس على حجم الودائع المستثمرة من قبل البنك وبالتالي على حجم العائد المتحقق من عملية الاستثمار.

ختاما يمكن القول أن الهدف النهائي لأي بنك تجاري هو تعظيم ربحيته لكن سيولة البنك هي هدف مهم أيضا ولهذا فإن المعضلة التي تواجه إدارة البنوك التجارية هي أن زيادة ربحيتها على حساب السيولة يمكن أن يجلب مخاطر للبنك، لذلك يجب أن لا يكون أحدا الأهداف على حساب الآخر لأن كلاهما له أهمية، ولهذا

<sup>1</sup> رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

<sup>2</sup> سامي السيد، النقود و البنوك التجارية الدولية، منشورات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 2018، ص 165 .

تصبح الأولوية القصوى لإدارة البنك هو ضمان توفير الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية وفي نفس الوقت تحقيق الربحية وبالتالي ضمان أداء مالي جيد للبنك.

### خلاصة:

يعد الأداء المالي أحد الأدوات الإستراتيجية والفعالة للحكم على كفاءة وفعالية البنك التجاري في استغلال مختلف الموارد المالية المتاحة لديه وتحقيق أهدافه المسطرة والتعرف على وضعه خلال فترة زمنية معينة.

كما يعتبر تقييم الأداء عملية مهمة يقوم بها البنك التجاري للحصول على الأداء المالي الحقيقي وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية سواء التقليدية كنسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية ومؤشرات التوازن المالي، أو الحديثة التي جاءت نتيجة الانتقادات التي تعرضت لها المؤشرات التقليدية كمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة، ومؤشر Tobin's Q.

وتتم هذه العملية عن طريق عدة خطوات ومراحل بدءا بتحديد أهداف المؤسسة، وصولا إلى تصحيح الانحرافات، والحصول على مختلف المعلومات اللازمة يكون بالاعتماد على مصادر داخلية كالميزانية والملاحق أو خارجية، كالمعلومات العامة، وهذا كله من أجل تقديم معلومات ونظرة عن وضعية البنك التجاري لأطراف مستفيدة منها كالمساهمين، الحكومة، المنافسين... الخ، وللأداء المالي عوامل مؤثرة فيه منها الهيكل التنظيمي، التكنولوجيا، عوامل اقتصادية، اجتماعية وغيرها وحتى السيولة والمخاطر المتعلقة بها والتي قمنا بربط العلاقة بينها وبين الأداء المالي بالاعتماد على الربحية.

## الفصل الثالث

### أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض

#### تمهيد

المبحث الأول: نبذة عن بنك الرياض

المبحث الثاني: الإطار العام لدراسة أثر

مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك

الرياض

خلاصة

### تمهيد

استكمالاً للجانب النظري الذي تطرقنا له في الفصلين السابقين، سيتم في هذا الفصل دراسة و تحليل اثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض السعودي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews10 من أجل اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم نبذة عن بنك الرياض، أما المبحث الثاني فيتضمن الإطار العام لدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض.

### المبحث الأول: نبذة عن البنك الرياض.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم نبذة عن بنك الرياض من خلال إعطاء لمحة تتضمن التعريف ببنك الرياض، نشاطه، هوية بنك الرياض ومداخله، بعدها نعرض إلى المبحث الثاني والذي يتضمن مسيرة بنك الرياض والشركات التابعة له، أما المطلب الثالث فيتضمن الدوافع الإستراتيجية لبنك الرياض ورؤيته المستقبلية.

### المطلب الأول: لمحة عن بنك الرياض

#### أولاً: تعريف بنك الرياض

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط بدأ نشاطه في عام 1957، ويبلغ رأس المال 30 مليار سعودي.

يقدم البنك لعملائه منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية متميزة ومبتكرة من خلال شبكة فروع تضم 338 فرعاً مرخصاً وما يزيد عن 189270 من أجهزة نقاط البيع وأكثر من 2250 جهاز صراف آلي، ويتواجد بنك الرياض خارج المملكة لتلبية احتياجات عملائه من خلال فرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة، بحيث يتم تقديم خدمات مصرفية ومالية متكاملة مصممة خصيصاً لخدمة مصالح العملاء وتلبية احتياجاتهم في أماكن تواجدهم، كما أنه بصدد افتتاح مكتب تمثيلي في الصين لتعزيز تواجده في الأسواق الدولية.

#### ثانياً: نشاط بنك الرياض

يقدم بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائها من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة.

وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من العمليات التمويلية المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبيبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

كما تقوم الرياض المالية (الذراع الاستثماري لبنك الرياض) بدورها المتميز في الخدمات الاستشارية والاستثمارية وإدارة الصناديق وتقديم المشورة وأنشطة الاكتتابات الأولية.

#### ثالثاً: هوية البنك

- رؤية البنك: أن يكون البنك الأكثر ابتكاراً والأجدر بالثقة.
- رسالة البنك: مساعدة شركائه ومجتمعه في تحقيق تطلعاتهم كونه الشريك المثالي الأكثر موثوقية واهتماماً.
- قيم البنك: الاهتمام التفوق والعمل معاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بنك الرياض، على الموقع <https://riyadbank.com>

رابعاً: مداخل الرياض

ترتكز مداخل بنك الرياض في الفترة الأخيرة بشكل أساسي من القطاعات التشغيلية الآتية:<sup>1</sup>

- ✓ قطاع مصرفية الأفراد: ويشمل الودائع والقروض والمنتجات الاستثمارية للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- ✓ قطاع مصرفية الشركات: يتعامل بشكل أساسي بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات الجارية المدينة والتسهيلات الائتمانية الأخرى.
- ✓ قطاع الخزانة والاستثمار: يقدم بصفة رئيسية خدمات أسواق المال وخدمات التداول والخزينة ومنتجات المشتقات المالية وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة.
- ✓ قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الموجودات المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المنشور وحفظ الأوراق المالية.

جدول (02): إسهامات كل قطاع من القطاعات التشغيلية في إجمالي صافي دخل البنك لعام 2022

النسبة	صافي الدخل قبل الزكاة (ملايين الريالات السعودية)	القطاعات التشغيلية
10%	785	قطاع الأفراد
49,1%	3843	قطاع الشركات
31,5%	2465	قطاع الخزانة والاستثمار
9,4%	734	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة
100%	7828	الإجمالي

المصدر: بنك الرياض، التقرير السنوي 2022

<sup>1</sup> بنك الرياض، التقرير السنوي 2022.

المطلب الثاني: مسيرة البنك والشركات التابعة له

أولاً: مسيرة البنك

الشكل رقم (07): مسيرة البنك



المصدر: بنك الرياض، التقرير السنوي 2022

### ثانياً: الشركات التابعة لبنك الرياض

- شركة الرياض المالية: تقوم بأنشطة التداول بصفة أصيل ووكيل والتعهد بالتغطية، وإنشاء الصناديق والمحافظ الاستثمارية وإدارتها، بالإضافة إلى ترتيب وتقديم الاستثمارات وخدمات حفظ الأوراق المالية وإدارة المحافظ والتداول.
- شركة إثراء الرياض العقارية: تعمل على حفظ وإدارة الأصول المقدمة من العملاء على سبيل الضمانات، وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة.
- شركة الرياض لوكالة التأمين: العمل كوكيل يبيع منتجات التأمين المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين رئيسية أخرى.
- شركة كيرزون ستريت بروبيرتيز ليميتيد: أسست لغرض امتلاك العقارات.
- شركة الرياض للأسواق المالية: تقوم بمعاملات المشتقات المالية واتفاقيات إعادة الشراء مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض.
- شركة إسناد الرياض للموارد البشرية: تقدم خدمات الموارد البشرية التشغيلية حصراً لبنك الرياض والشركات التابعة له.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الدوافع الإستراتيجية لبنك الرياض وروئيه المستقبلية

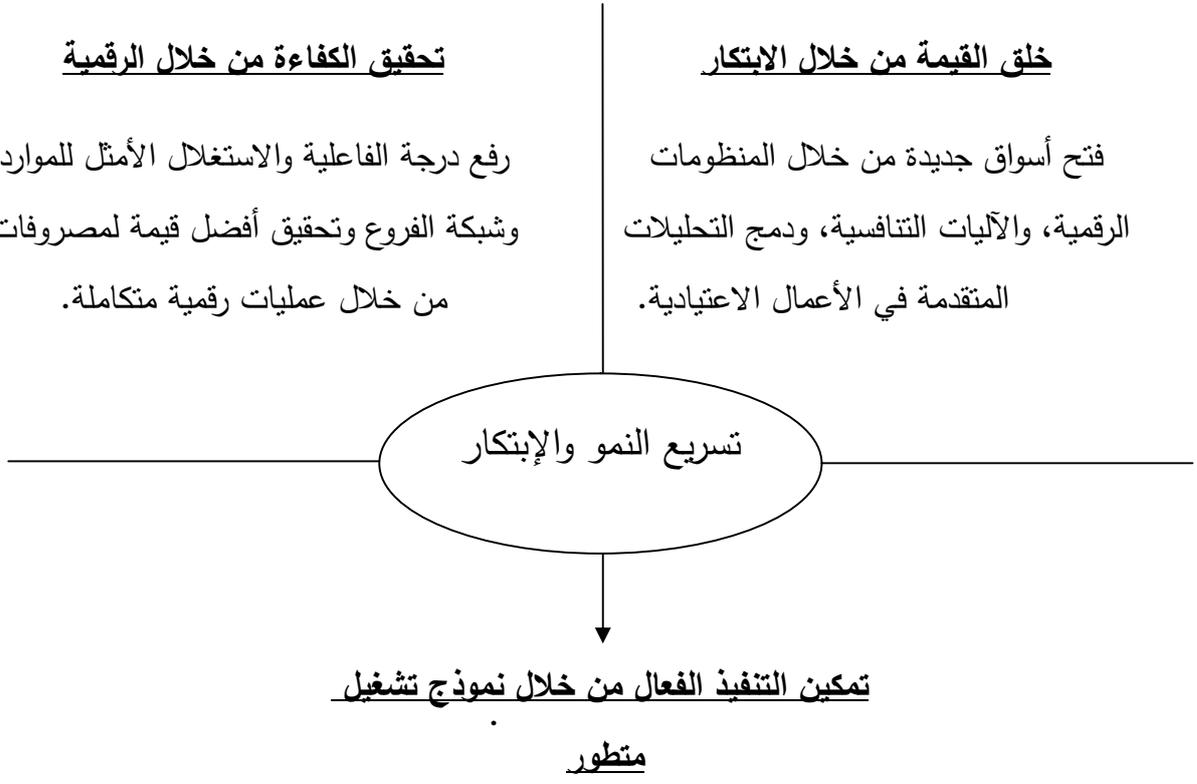
#### أولاً: الدوافع الإستراتيجية لبنك الرياض

تعمل هذه الإستراتيجية على تسريع نمو البنك وتحفيز الابتكار وتعظيم القيمة التي يحققها في القطاعات القائمة والمستحدثة على السواء، من خلال منتجات وخدمات مبتكرة إلى جانب المضي قدماً في الجهود المستمرة لتحسين تجربة العملاء والارتقاء بمستوى الخدمات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بنك الرياض، التقرير السنوي 2022.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

الشكل رقم (08): الدوافع الإستراتيجية لبنك الرياض



تطوير البنية التحتية التقنية الأساسية ونموذج التشغيل.

المصدر: بنك الرياض، التقرير السنوي 2022

### ثانياً: الرؤية المستقبلية لبنك الرياض

يطمح بنك الرياض مستقبلاً لتحقيق أهداف ترقى به لمستوى وأداء أفضل لذلك قام برسم صور للسنوات القادمة من بينها:

✓ الركائز الأساسية لإستراتيجية البنك لسنة 2025:

- الأكثر ربحية؛
- الأكثر كفاءة؛
- التمكين الرقمي.

✓ مبادرات رؤية 2030:

يقدم بنك الرياض مبادرات لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية 2030 هي عبارة عن أهداف تسعى المملكة العربية السعودية تحقيقها مطلع 2030 والمتمثلة في الأهداف العامة: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

ويسعى بنك الرياض للمشاركة فيها من خلال دعم التحول الرقمي، وتنمية القطاع الخاص، تطوير الشركات الاقتصادية، ويسعى بنك الرياض من خلال هذه المبادرات بالمساهمة لتطوير البنية التحتية ودعم برامج التحول الوطني، وذلك من خلال 3 أنشطة:

- برنامج طريق الثقافة: برنامج تمويلي مدعوم من صندوق التنمية الثقافي.
- نمول لتصنع: مبادرة مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- مبادرات عبور: مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية.

✓ برنامج بكره:

من أجل أن يكون بنك الرياض عضو قيادي في الممارسات المستدامة التي من شأنها إضافة قيمة للموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة المعنيين والمجتمع بأسرة في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تقديم ممارسات المسؤولية الاجتماعية ذات القيم والمزايا بما يتماشى مع إستراتيجية وأنشطة بنك الرياض وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة و رؤية المملكة 2030.

### المبحث الثاني: الإطار العام لدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض

سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض، وذلك باستخدام أدوات إحصائية، وإيجاد نموذج قياسي يحدد هذه العلاقة بغية الوصول إلى نتائج تفسر لنا أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض.

وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة، أما المطلب الثاني فسيتم التطرق إلى منهجية الدراسة، بينما المطلب الثالث إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

### المطلب الأول: الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى الأسلوب الإحصائي المعتمد عليه في الدراسة، من خلال تقديم النموذج الإحصائي المعتمد وكذلك الاختبارات الإحصائية المستعملة في تحليل النتائج.

### أولاً: النموذج الإحصائي المعتمد

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد في هذه الدراسة، ويعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في التنبؤ، كما أنه يستخدم بشكل واسع في شتى المجالات الدراسية، ويهدف تحليل الانحدار إلى اشتقاق العلاقة البيئية بين المتغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة في مسعى إلى التقدير والتنبؤ بمتوسط

أحد المتغيرات التي يسمى المتغير التابع، بواسطة متغير مستقل واحد أو أكثر، كما يهدف إلى تقييم أثر المتغيرات المستقلة على التغير التابع.<sup>1</sup>

ولذلك فإن الانحدار الخطي المتعدد يشير إلى وجود عدة متغيرات مستقلة غي النموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في المتغير المعتمد، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد بوجود (K) من المتغيرات المستقلة  $X_1, X_2, \dots, X_K$ ، يكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:<sup>2</sup>

حيث:  $\gamma_i$ : المتغير التابع.

$X_{i1}, X_{2i}$ : المتغيرات المستقلة.

$U_i$ : المتغير العشوائي، وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير.

$\beta_0$ : ثابت المعادلة وهو قيمة المتغير التابع في المتوسط عندما نعزل أثر المتغيرات المستقلة بما فيها الخطأ العشوائي.

ثانياً: الاختبارات الإحصائية المستعملة

ويتم اختبار قبول النموذج الخطي المتعدد أو رفضه باستعمال مجموعة من الاختبارات وهي:

1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يتصف هذا الاختبار معرفة مدى العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة  $(X_1, X_2, \dots, X_x)$  والمتغير التابع (y).

ويعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفروض:<sup>3</sup>

فرضية العدم ( $H_0$ ): تنص على انعدام العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة  $(X_1, X_2, \dots, X_x)$  وبين المتغير التابع (y) أي:  $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_K = 0$

الفرضية البديلة ( $H_1$ ): وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

<sup>1</sup> لوان عبد النعيم المهيترات، محمود فيصل القرعان، فاعلية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسافات المناظرة (العادية) لدى طلبة اليرموك، دراسات العلوم التربوية، المجلد، العدد2، 2019، ص69.

<sup>2</sup> حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 135.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 168.

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \dots \neq B_K \neq 0$$

بعد احتساب قيمة (F) تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (K) للبسط و (N-K-1) للمقام ولمستوى معنوية معين، فإذا كان  $F_{cal} < F_{tab}$  نقبل ( $H_0$ ) أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية وليس هناك تأثير لأي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أما إذا كان  $F_{tab} < F_{cal}$  نرفض ( $H_0$ ) ونقبل ( $H_1$ ) أي أن العلاقة المدروسة معنوية وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات ذو تأثير على (y).

## 2- معامل التحديد ( $R^2$ )

يعتبر هذا المعامل تربيع لمعامل الارتباط، وهو معامل ذو دلالة إحصائية وقياسية مهمة جدا حيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع وتكون قيمته أصغر من قيمة معامل الارتباط عدا في حالة ( $X=1$ ) بحيث أن جذر كل كسر أكبر من الرقم الأصلي أو تربيع الكسر هو أكبر من الكسر الأصلي، ويستخدم معاملي التحديد والانحدار في اختبار جودة توفيق النماذج القياسية والاستغلال الاحصائي كما أن له علاقة وثيقة مع الانحدار ومعامل الانحدار (b)<sup>1</sup>.

وتكون قيمة ( $R^2$ ) محصورة بين 0 و 1 فإذا كان <sup>2</sup>:

$R^2=1$  توجد علاقة معنوية تامة بين المتغير التابع والمستقل:

$R^2=0$  لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمستقل:

$0 < R^2 < 1$  وجود علاقة معنوية غير تامة بين المتغير التابع والمستقل:

## الاختبار Breusch – Godfrey

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، فنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة P يكتب على الشكل التالي:

$$\varepsilon_t = p_1 \varepsilon_{t-1} + p_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + p_p \varepsilon_{t-p} + 4_t$$

ليكن النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

<sup>1</sup> وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 77.

<sup>2</sup> جيلالي جيلاطو، الاقتصاد التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 82.

وهناك خطوات لإجراء هذا الاختبار:

- تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي؛
- تحديد الانحدار المساعد وتقديره؛
- يتم حساب معامل التحديد  $R^2$  من الانحدار المساعد، حيث لوحظ أن  $R^2 (n-m)$  يخضع توزيع كاي تربيع  $X^2$ ؛

يتم تحديد فرض العدم والفرض البديل كما يلي:

$$H_0 : P_1 = P_2 = P_3 = 0 \text{ لا يوجد ارتباط ذاتي}$$

$$H_1 : P_1 \neq P_2 \neq P_3 \neq 0 \text{ يوجد ارتباط ذاتي}$$

يتم مقارنة قيمة  $R^2 (n-m)$  مع القيمة الجدولية كاي التربيع  $X^2$  عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيم المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والذي يقضي بوجود ارتباط ذاتي، أما إذا كانت الصيغة المحسوبة أقل من الصيغة الجدولية فإننا لا نستطيع رفض العدم  $H_0$  وبالتالي فلا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.<sup>1</sup>

#### 4- اختبار ARCH-LM

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهذا الاختبار يعتمد على اختبار فيشر أو مضاعف لاغرانج (إحصائية  $X^2$ ) لإجراء الاختبار نقوم بالخطوات التالية:<sup>2</sup>

- تقديم النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب مربعات البواقي

$$(\varepsilon^2 i, \varepsilon^2 i - 1, \dots, \varepsilon^2 i - p)$$

- القيام بإجراء إنحدار ذاتي لـ  $\varepsilon^2 i$  على  $(\varepsilon^2 i - 1, \varepsilon^2 i - 2, \dots, \varepsilon^2 i - p)$

$$H_0 : \alpha_0 \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0 \text{ إجراء الاختبار}$$

$$H_1 : \alpha_i \neq 0$$

<sup>1</sup> حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 156.

<sup>2</sup> أحمد سلامي، عيسى حجاب، كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 46-47.

وتستخدم هنا إحصاء مضاعف لاغرانج LM حيث  $LM = nR^2 \sim X^2_p$

تمثل هنا  $n$  عدد المشاهدات المتعلقة بمعادلة الانحدار في الخطوة الثانية، وتكون نتيجة الاختبار كالتالي:

- إذا كان  $LM < X^2_p$  فإننا نقبل  $H_0$  أي التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

- إذا كان  $LM > X^2_p$  فإننا نقبل  $H_1$  أي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

#### 4- اختبار معنوية المعالم:

يستخدم اختبار (T) للتحقق من معنوية معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد في المجتمع، وذلك بالاستعانة بالتقديرات المتحصل عليها لهذه المعالم والأخطاء المعيارية المقدرة لها من العينة، ويتم صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة في الصورة العامة كما يلي:<sup>1</sup>

- فرضية العدم ( $H_0$ ) معناه  $B_i = 0$

- الفرضية البديلة ( $H_0$ ) معناه  $B_i \neq 0$

ومن ناحية أخرى يمكن الوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض فرضية العدم طريق حساب قيمة الإحتمال ( $p$ )، حيث بناء على مقارنة هذا القيمة المعنوية  $\alpha$  يتم رفض فرضية العدم إذا كانت  $p < \alpha$ ، ويتم قبول فرضية العدم إذا كانت  $p \geq \alpha$ .

#### المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحديد وعرض المتغيرات التي تم اختيارها لدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية.

#### أولاً: مصادر البيانات

إن البيانات والمعلومات التي تم الاعتماد عليها خلال هذه الدراسة مأخوذة من التقارير السنوية والقوائم المالية الموحدة السنوية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2022 لبنك الرياض، كما تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات تتمثل أساساً في برنامج Eviews10 و Excel.

#### ثانياً: تحديد وعرض متغيرات الدراسة

تتطلب الدراسة الميدانية تحديد المتغيرات المعتمد عليها في الدراسة، وتحديد كيفية قياس هذه المتغيرات.

<sup>1</sup> محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، دار المبرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 156.

1- عرض الدراسات الميدانية السابقة:

سنقوم بعرض متغيرات الدراسة الميدانية والطرق المستعملة في قياسها.

الجدول رقم (03): الدراسات الميدانية السابقة

الدراسة	العينة	المتغيرات	الأسلوب المتبع
رميسة كلاش (2022)	12 بنك تجاري جزائري (عام وخاص) خلال الفترة (2004-2018).	- العائد على الأصول ROA. - العائد على حقوق الملكية ROE. - مخاطر رأس المال CAR. - مخاطر السيولة LR. - مخاطر أسعار الفائدة IRR.	Panel data
خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي (2017)	6 مصارف تجارية عراقية خلال الفترة (2008-2013)	- العائد على الأصول ROA. - العائد على حقوق الملكية ROE. - مخاطر السيولة.	الانحدار البسيط
محمد عايد كاطع محمد الشـمري (2022)	5 مصارف تجارية عراقية خلال الفترة (2005-2020)	- فجوة السيولة. - العائد على الأصول. - العائد على حقوق الملكية. - العائد على الودائع. - هامش صافي الربح.	البرنامج الإحصائي SPSS
Maytham Hussein Saeed (2015)	21 بنك تجاري في ماليزيا خلال الفترة (2005-2013)	- العائد على الأصول ROA - العائد على حقوق الملكية ROE - إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع - الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول - نسبة رأس المال	الإحصاء الوصفي
إسحاق حسيني وآخرون (2021)	عينة من البنوك السعودية خلال الفترة (2002-2019).	- مخاطر السيولة. - العائد على حقوق الملكية ROE. - نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA.	Panel data
Lenora haliti	9 مصارف في كوسوفو خلال	- العائد على الأصول ROA.	الانحدار

الخطي	- العائد على حقوق الملكية ROE. - مخاطر السيولة.	الفترة (2010-2015).	rudhani Driton Balaj (2019)
الانحدار الخطي المتعدد	- الرافعة المالية. - فجوة السيولة. - القروض المتغيرة. - ودائع العملاء. - النقد.	33 مصرف كيني خلال الفترة (2008-2012).	Zaphaniah Akunga Maaka (2013)
الانحدار الخطي المعدد Panel data	- حجم البنك BS. - نسبة كفاية رأس المال CAR. - نسبة القروض المتغيرة NPL. - العائد على الأصول ROA.	33 بنك في باكستان خلال الفترة (2006-2015).	Iftekhhar Ahmed, Farzand Ali Jan (2017)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجعة الدراسات الميدانية.

## 2- تحديد متغيرات الدراسة:

بناء على الدراسات السابقة التي عالجت إشكالية أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي، قمنا باختيار أهم المتغيرات التي تم اعتمادها من قبل الباحثين لتفسير هذا الأثر.

### أ- متغيرات الدراسة:

تتمثل المتغيرات الرئيسية في كل من المتغير التابع والمتغير المستقل.

#### - المتغير التابع:

#### - العائد على الأصول ROA:

يعتبر العائد على الأصول مقياساً جيداً للربحية والكفاءة الإدارية طالما أنه يستهدف تعظيم صافي الثروة، يعكس هذا العائد استخدام البنك لأصوله في توليد الإيرادات، لأن آليات الدخل والمصروفات لدى البنك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصولها، فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان البنك أكثر فعالية وكان أداءه المالي أفضل، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تم الاعتماد على هذا المتغير في دراسة رميسة كلاش (2022) ودراسة خلف محمد حمد ، أحمد فريد ناجي (2017)، (2019) Lenora halati rudhani Driton Balaj، ودراسة Farzand Ali Jan، (2017) Iftexhan Ahmad.

- المتغير المستقل:

تعتبر مخاطر السيولة المتغير المستقل في هذه الدراسة، وقمنا باختيار المؤشرات تعبر عن هذا المتغير كالتالي:

✓ نسبة التوظيف:

نرمز لها بـ (LR<sub>1</sub>) يشير ارتفاع المؤشر التي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى السيولة وكذلك زيادة حاجة المصرف إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف LR}_1 = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ويتم الاعتماد على هذا المتغير في دراسة رميسة كلاش (2022)، خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي (2017)، وإسحاق حسيني وآخرون (2021).

✓ نسبة قدرة البنك على امتصاص صدمات السيولة:

نرمز لها بـ (LR<sub>2</sub>) وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك سمح بزيادة النقد والاستثمارات أي تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بالتزامات البنك وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة قدرة البنك على امتصاص صدمات السيولة LR}_2 = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر على دراسة إبراهيم مسعود الفرجاني، عبد الله جاد المولى الدراسي (2021)، ودراسة Lenora halati rudhani Driton Balaj (2019).

- المتغيرات الضابطة:

هي عبارة عن متغيرات مستقلة ثانوية إلى جانب المتغيرات المستقلة الرئيسة يتحكم فيها الباحث لمعرفة تأثيرها في المتغير التابع نذكر منها:

✓ **حجم البنك:** يرمز له بـ (Size) يستخدم في تقييم الاداء المالي للبنوك، لأنه يقدم نظرة عن حجم الإئتمان و سهولة دخول الأسواق المالية، يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي للأصول وذلك كالتالي:

$$\text{حجم البنك (Size)} = \text{اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول}$$

تم الاعتماد على هذا المتغير في دراسة (Farzand Ali Jan, Iftexhan Ahmad (2017).

✓ **مخاطر رأس المال:** يرمز لها بـ (CAR) تعكس مخاطر رأس المال درجة الرفع المالي التي يستخدمها البنك، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض في معدل العائد على إجمالي الأصول وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مخاطر رأس المال (CAR)} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر في دراسة رميسة كلاش (2022).

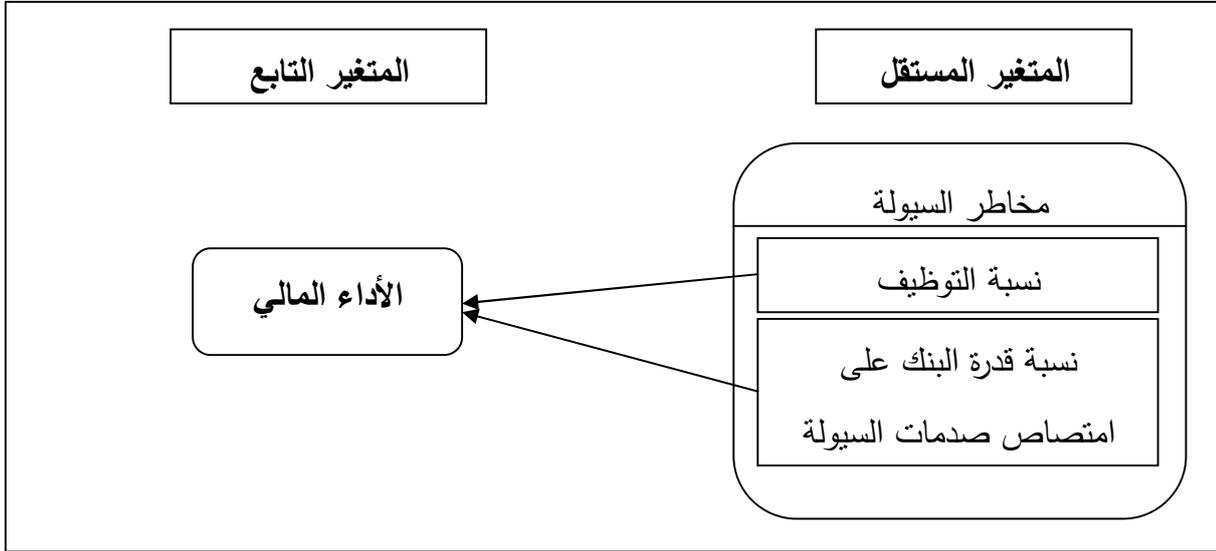
✓ **فجوة السيولة (Liq-GAP):** فهي تقاس من خلال الفرق بين الموجودات السائلة والمطلوبات المتقلبة على إجمالي المطلوبات، أي قياس الموجودات السائلة في البنك كافية لتغطية مطلوباتها المتقلبة، وبالتالي فهي تعكس مخاطر السيولة وتقاس وفق المعادلة التالية:

$$\text{فجوة السيولة (Liq-GAP)} = \frac{\text{(الموجودات السائلة-المطلوبات المتقلبة)}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$$

وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر في دراسة محمد عايد كاطع محمد الشمري (2022)، ودراسة Zaphaniah Akunga Maaka(2013).

ب- نموذج الدراسة

من أجل اختبار أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي تم تطوير النموذج الموضح في الشكل التالي:  
الشكل رقم (09): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

3- عرض متغيرات الدراسة:

الجدول رقم(04): عرض متغيرات الدراسة لبنك الرياض خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2022)

years	ROA	LR1	LR2	liq_gap	car	size
2010	0.174610	0.853304	0.160566	-0,66020127	0,16843639	18,9720133
2011	0.017410	0.822266	0.131067	-0,84270781	0,16672447	19,0133852
2012	0.018225	0.820796	0.154913	-0,81379086	0,16806905	17,2801056
2013	0.019231	0.868944	0.123593	-0,82863891	0,16502268	19,1397222
2014	0.020282	0.825678	0.136214	-0,81441031	0,16560521	19,1842365
2015	0.018133	0.877208	0.133619	-0,79633926	0,16364762	19,2240978
2016	0.015359	0.929539	0.118690	-0,81102524	0,16989813	19,1982564
2017	0.018244	0.912914	0.128889	-0,79752796	0,17857687	19,1920945
2018	0.013450	0.903199	0.118975	-0,83621829	0,15995774	19,2531531
2019	0.021077	0.908594	0.127636	-0,82871382	0,15264545	19,3982129
2020	0.015205	0.964742	0.179234	-0,76328274	0,1430404	19,5523664
2021	0.018497	1.047837	0.132722	-0,80818205	0,145209	19,6015972
2022	0.019510	1.029635	0.150088	-0,78386485	0,15618769	19,7006498

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق ومخرجات Excel.

بعد تحديد متغيرات الدراسة التي قمنا بجمعها من القوائم المالية والتقارير السنوية المتواجدة في الموقع، سنقوم بقياس هذه المتغيرات خلا الفترة الممتدة ما بين (2010-2022).

### المطلب الثالث: عرض و مناقشة نتائج الدراسة

من خلا هذا المطلب سنعمل على تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد الذي تحصلنا عليه بالاعتماد على البرامج الإحصائية Eviews10، وهذا من خلال تحليل الارتباط والانحدار، ثم مناقشة وتفسير النتائج المتحصل عليها.

#### أولاً: عرض نتائج الدراسة

#### 1- تحليل نتائج مصفوفة الارتباط

يبين الجدول رقم نتائج مصفوفة ارتباط الخطي والتي تحدد العلاقة الخطية بين المتغيرات قيد الدراسة، والتي تضم المتغير التابع (ROA) والمتغيرات المستقلة ( $LR_1$ ) ( $LR_2$ ) بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة (liq-gap) . (size)(car)

الجدول رقم (05): مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

	ROA	LR <sub>1</sub>	LR <sub>2</sub>	LIQ-GAP	CAR	SIZE
ROA	1.000000	-0.214192	0.372765	0.883538	0.199424	-0.080544
LR <sub>1</sub>	-0.214192	1.000000	0.090212	0.055060	-0.629853	0.629395
LR <sub>2</sub>	0.372765	0.090212	1.000000	0.647967	-0.354239	-0.154144
LIQ-GAP	0.883538	0.055060	0.647967	1.000000	0.022638	0.046708
CAR	0.199424	-0.629853	-0.354239	0.022638	1.000000	-0.452148
SIZE	-0.080544	0.629395	-0.154144	0.046708	-0.452148	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات برنامج Eviews10

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن علاقة الارتباط بين المتغير التابع معدل العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة كما يلي:

- معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ( $LR_1$ ) تقدر بـ 21.41% - وهذا يعني وجود علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية؛

- وجود علاقة طردية وضعيفة بين معدل العائد على الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ( $LR_2$ ) حيث قدر معامل الارتباط فيها بـ % 37.27؛

أما فيما يخص درجة الارتباط بين معدل العائد على الأصول وباقي المتغيرات الضابطة نجد أن:

- فجوة السيولة (LIQ-GAP) توجد علاقة ارتباطية طردية قوية وقدر معامل الارتباط فيما بـ % 88.35؛

- أما بالنسبة لمخاطر رأس المال (CAR) هناك علاقة ارتباطية طردية ضعيفة قدر معامل الارتباط فيما بـ % 19.94؛

- وبلغ معامل الارتباط بالنسبة لحجم البنك (SIZE) بـ % 8.05- هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية ضعيفة؛

أما معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة فيما بينها فقد أخذت عدة قيم، أهمها:

- بلغ معامل الارتباط بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ( $LR_1$ ) مع كل من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ( $LR_2$ )، فجوة السيولة (LIQ-GAP) و حجم البنك (SIZE) على التوالي (9.02%) (5.5%) (62.93%) وهذا ما يعبر عن علاقة طردية في حين كانت العلاقة عكسية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ( $LR_1$ ) و مخاطر رأس المال (CAR) فقد بلغ معامل الارتباط فيها ( -62.98%)؛

- وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ( $LR_2$ ) مع مخاطر رأس المال (CAR) و حجم البنك (SIZE) بحيث بلغ معامل الارتباط على التوالي (% -35.42) (% -15.41) بينما كانت هناك علاقة طردية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ( $LR_2$ ) و فجوة السيولة (LIQ-GAP) فقد بلغ معامل الارتباط % 64.79؛

- بلغ معامل الارتباط بين فجوة السيولة (LIQ-GAP) مع مخاطر رأس المال (CAR) و حجم البنك (SIZE) (2.26%) (4.67%) على التوالي هذا ما يعبر عن علاقة طردية ضعيفة؛

- وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مخاطر رأس المال (CAR) و حجم البنك (SIZE) بحيث قدر معامل الارتباط بـ (% -45.21).

## 2- تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد

من خلال مخرجات برنامج Eviews10 سنقوم في هذا الجزء بعرض وتحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد، وتقدير معلومات الدراسة.

أ- تقدير النموذج الأولي

أظهرت نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج النموذج الأولي للدراسة

Dependent Variable: ROA  
Method: Least Squares  
Date: 05/22/23 Time: 18:19  
Sample: 2010 2022  
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.765926	0.377468	4.678348	0.0023
LR1	-0.192461	0.079954	-2.407150	0.0470
LR2	-1.349295	0.410970	-3.283199	0.0134
LIQ_GAP	1.181810	0.136642	8.648941	0.0001
CAR	-1.305421	0.667560	-1.955510	0.0914
SIZE	-0.011506	0.009973	-1.153741	0.2865

R-squared	0.942341	Mean dependent var	0.029941
Adjusted R-squared	0.901156	S.D. dependent var	0.043520
S.E. of regression	0.013682	Akaike info criterion	-5.441373
Sum squared resid	0.001310	Schwarz criterion	-5.180627
Log likelihood	41.36893	Hannan-Quinn criter.	-5.494968
F-statistic	22.88068	Durbin-Watson stat	1.201568
Prob(F-statistic)	0.000333		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول ( 06 ) يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$ROA = 1.765926 - 0.192461 LR_1 - 1.349295 LR_2 + 1.181810 LIQ-GAP - 1.305421 CAR - 0.011506 SIZE$$

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوي الكلية للنموذج يتم مقارنة القيمة الإحصائية "Ficher" الجدولية "F<sub>tab</sub>" مع "Ficher" المحتسبة F<sub>cal</sub>.

من خلال الجدول (06) نلاحظ أن قيمة FICHER المحتسبة أكبر بكثير من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوي 5% (F<sub>cal</sub> = 22.88068 > F<sub>tab</sub>=3.97).

كما أن القيمة الإحصائية prob (F-Statistic)= 0.000333 أقل تماما من مستوى المعنوية 5% وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية H<sub>0</sub> وتقبل الفرضية البديلة H<sub>1</sub>، وهذا معناه أن النموذج ذو معنوية.

- اختبار جودة النموذج الأولي:

يتم اختبار جودة النموذج من خلال معامل التحديد (R-Squared) والذي يعبر عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع والذي يجب أن يكون النسبة أكبر ما يمكن من أجل معرفة قبول النموذج الكلي.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن:  $R^2 = 0.942341$  والتي تبين أن جودة النموذج قوية جدا وهذا ما يدل على أن النسبة التي تفسرها المتغيرات المفسرة للدراسة ( المستقلة و الضابطة) تفسر 94.23% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والمتمثل في الأداء المالي لبنك الرياض، أما النسبة المتبقية 5.77% فهي راجعة إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على النموذج لكنها لم تتضمنه.

- اختبار معنوية معاملات الانحدار الأولي:

كانت نتائج معاملات الانحدار النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار الأولي

المتغيرات	القيمة الاحتمالية "Prob"	القيمة الإحصائية student (t)
LR <sub>1</sub>	0.0470	-2.407150
LR <sub>2</sub>	0.0134	-3.283199
LIQ-GAP	0.0001	8.648941
CAR	0.0914	-1.955510
SIZE	0.2865	-1.153741

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

اختبار معنوية المعامل نعتمد على الإحصائية t-statistic، فإذا كانت القيمة المحسوبة للمعالم أكبر من القيمة الجدولية المقدره بـ  $t = 2.365$  نرفض الفرضية الصفرية، أما إذا كنت أقل نرفض الفرضية البديلة، كما يمكن الحكم على معنوية المعامل من خلال الدلالة (Prob)، فتكون ذات معنوية إذا كانت قيمة (Prob) أقل تماما من مستوى الثقة 5%.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ:

القيمة الإحصائية (t) المحسوبة بالقيمة المطلقة لكل من نسبة القروض إلى إجمالي الودائع (LR<sub>1</sub>) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات (LR<sub>2</sub>) وفجوة السيولة (LIQ-GAP) قدرت بالقيمة المطلقة (2.407150) و (3.283199) و (8.648941) على التوالي وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدره

بـ(2.365) عند مستوى الثقة 5%، أي أن القيمة المحسوبة تتمتع بالمعنوية، في حين قدرت احتمالاتها على التوالي (0.0470) و(0.0134) و (0.0001) وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد معنوية المعالم. أما القيمة الإحصائية t المحسوبة لمخاطر رأس المال (CAR) وحجم البنك (SIZE) قدرت بالقيمة المطلقة على التوالي بـ (1.955510) و (1.153741) وهي أقل من t الجدولية في حين قدرت احتمالاتها بـ (0.0914) و(0.2865) على التوالي وهي أكبر من 0.05 وهذا ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تتمتع بمعنوية.

ب- تقدير النموذج النهائي:

في هذه المرحلة نقوم بصياغة النموذج مرة أخرى وذلك بعد استبعاد المتغيرات الضابطة غير المعنوية والمتمثلة في مخاطر رأس المال (CAR) وحجم البنك (SIZE) كما هي موضحة في الجدول (07).

من خلال الجدول نلاحظ أن: حجم البنك SIZE كانت قيمة prob=0.2865 وهي أكبر من 5% ، وكانت T المحسوبة أقل من الجدولية أي (T<sub>tab</sub>=2.3658 < T<sub>CAL</sub>=1.153714)، وبالتالي فهو لا يفسر المتغير التابع. أما بالنسبة لمخاطر رأس المال CAR فأصبحت قيمتها بعد استبعاد حجم البنك prob=0.1486 وهي أكبر من 5% و T المحسوبة أقل من T الجدولية أي:

(T<sub>tab</sub> =2.306 < T<sub>CAL</sub>=1.598287)، وبالتالي فهو لا يفسر المتغير التابع، إذا فالنموذج النهائي لمتغيرات الدراسة بعد تعديل النموذج الأول باستخدام برنامج 10 Eviews أظهرت نتائج الانحدار المتعدد للمتغيرات كالتالي:

جدول رقم ( 08 ): نتائج الانحدار المتعدد النهائي

Dependent Variable: ROA  
Method: Least Squares  
Date: 05/09/23 Time: 09:50  
Sample: 2010 2022  
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.086260	0.139743	7.773298	0.0000
LR1	-0.145329	0.059479	-2.443382	0.0372
LR2	-0.778060	0.319839	-2.432659	0.0378
LIQ_GAP	1.023105	0.121902	8.392838	0.0000
R-squared	0.909464	Mean dependent var		0.029941
Adjusted R-squared	0.879285	S.D. dependent var		0.043520
S.E. of regression	0.015121	Akaike info criterion		-5.297865
Sum squared resid	0.002058	Schwarz criterion		-5.124035
Log likelihood	38.43612	Hannan-Quinn criter.		-5.333595
F-statistic	30.13601	Durbin-Watson stat		1.290801
Prob(F-statistic)	0.000050			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 10 Eviews

من خلال الجدول رقم (08) يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$ROA = 1.086260 - 0.145329 LR_1 - 0.778060 LR_2 + 1.023105 LIQ-GAP$$

- الارتباط الذاتي للأخطاء "Breush-Godfrey":

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستعمل اختبار "Breush-Godfrey".

الجدول رقم (09): نتائج اختبار "Breush-Godfrey" للانحدار الخطي المتعدد

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.454435	Prob. F(2,7)	0.2963
Obs*R-squared	3.816308	Prob. Chi-Square(2)	0.1484

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن القيمة الاحتمالية  $prob.f = 0.2963$

و  $prob.chi-square = 0.1484$  أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

وبما أن قيمة  $nR^2$  المناظرة والتي تساوي 3.816308 أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$ .

- اختبار ARCH-LM

للكشف عن وجود تجانس تباين أخطاء نستعمل ARCH

الجدول رقم (10): نتائج اختبار ARCH-LM للانحدار الخطي المتعدد

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.201404	Prob. F(1,10)	0.6632
Obs*R-squared	0.236914	Prob. Chi-Square(1)	0.6264

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10

بالنسبة لاختبار فيشر لدينا  $F-statistic = 0.201404$ ، ولدينا إحصاء مضاعف لاغرانج المستخرجة من الجدول أعلاه  $LM = nR^2 = 0.236914$  وما يدعم النتيجة السابقتين الاحتمال الحرج لكل من اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرانج، حيث الأولى تساوي 0.6632 أما الثانية 0.6264 وهما أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

وهذا يستلزم قبول فرضية العدم  $H_0$  أي التباين الشرطي للبواقي متجانس والتي تنص على عدم وجود أثر ARCH أي عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

- اختيار المعنوية الكلية

نلاحظ من خلال النموذج النهائي أن القيمة الإحصائية فيشر المحسوبة قدرت بـ:

$F_{cal}=30.13601$  وهي أكبر تماماً القيمة الجدولية التي قدرت بـ  $F_{tab}=3.86$  عند مستوى المعنوية 5%  $(F_{tab}=3.86 < F_{cal}=30.13601)$  كما أن قيمة الاحتمالية الإحصائية  $prob(F\_satisfic)$  قدرت بـ 0.000050 وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية 5% ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وهذا يدل على أن للنموذج معنوية كلية.

- اختبار جودة النموذج:

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد قدرت بـ  $R\_squared=0.909464$  هذا ما يدل على جودة النموذج، ومنه المتغيرات المستقلة  $LR_1$  و  $LR_2$  والمتغير الضابط Liq-GAP تفسر 90.94% من التغير الحاصل في العائد على الأصول لبنك الرياض، أما النسبة الباقية 9.06% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

- اختبار معنوية المعامل:

يوضح الجدول رقم (08) أن القيمة الإحصائية المحسوبة  $t\_statistic$  لكل من إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع  $LR_1$  والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول  $LR_2$  وفجوة السيولة LIQ-GAP أكبر بقيمتها المطلقة من قيمة  $t$  الجدولية والتي تقدر بـ 2.262 عند مستوى المعنوية 5%، فتقبل الفرضية البديلة  $H_1$  ونرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  أي أن المتغيرات تتمتع بمعنوية، ويؤكد على هذا قيم الدلالة  $prob$  لكل من  $LR_1$  و  $LR_2$  و LIQ-GAP بحيث قدرت بـ (0.0372)، (0.0378)، (0.0000) على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

ثانياً: مناقشة النتائج

توصلنا من خلال النموذج النهائي للانحدار الخطي المتعدد إلى النتائج التالية:

- مخاطر السيولة تؤثر على الأداء المالي لبنك الرياض بشكل ملحوظ، حيث أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ( $LR_1$ )، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ( $LR_2$ )، والمتغير الضابط فجوة السيولة (Liq-GAP) تفسر 90.94% من التغير الذي يطرأ على معدل العائد على

الأصول لبنك الرياض خلال فترة الدراسة، أما النسبة المتبقية 9.06%، فهي ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  ".

وقمنا بتفسير أثر كل منها على انفراد:

- تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف) ( $LR_1$ )، ومعدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الرياض، فكلما ارتفعت نسبة التوظيف بوحدة واحدة فإن معدل العائد على الأصول ينخفض بمقدار (0.145329) وحدة، ويمكن تفسير ذلك بوجود سياسة لتوظيف الأموال المتاحة والمتحصل عليها من الودائع في تلبية حاجيات الزبائن من قروض وسلفيات أدى ذلك إلى قلة سيولة البنك وتعرضه للمزيد من الضغوط المالية من خلال تقديم قروض مفرطة، وهذا ما يعني أن البنك لا يمتلك سيولة كافية لتغطية المتطلبات التمويلية مثل التخلف عن سداد القروض والإنكماش الاقتصادي، ما يؤثر بدوره بشكل كبير وسلبى على أداء البنك وزيادة هذه النسبة تشير إلى حاجة البنك لمصادر تمويل جديدة لتلبية طلبات القروض، إما الاقتراض من سوق المال أو بيع بعض الأصول ما يتبعه ارتفاع تكاليف التمويل، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح وزيادة المديونية، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  " ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة ناجي فريد (2017)، حسيني (2021).

- تشير النتائج كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة قدرة البنك على امتصاص صدمات السيولة) ( $LR_2$ )، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، فكلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة، فإن معدل العائد على الأصول ينخفض بمقدار (0.778060) وحدة، ويمكن تفسير ذلك بأن البنك لا يملك أصول سائلة كافية يمكن أن يحولها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لمواجهة طلبات السحب المفاجئة من قبل المودعين أو مواجهة مختلف التزاماته أو أي متطلبات تمويل غير متوقعة، وهذه النتيجة طبيعية لزيادة السيولة تعني أن هناك نقدية معطلة وغير مستغلة لدى البنك أي تجميد للأموال، وبالتالي ضيع البنك فرصة استثمارها لتعود عليه بعوائد، أي أن البنك يتبع سياسة جريئة بعدم تخصيصه لمستوى محدد من السيولة لتغطية احتياجاته قصيرة الأجل وتفضيله لتشغيل أمواله في استثمارات من شأنها أن تعود عليه بأرباح، ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأصول

السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (2015) Maytham Hussein Saeed ودراسة (2020) Ali Mustafa Al-Qadah.

- توصلت النتائج أيضا إلى وجود علاقة طردية بين فجوة السيولة (LIQ-GAP) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، بحيث كلما ارتفعت فجوة السيولة بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة الأداء المالي بـ (1.023105) وحدة، ولكن إيجابية العلاقة تخالف الأدبيات المالية التي تقول أن فجوة السيولة تقلل من أداء البنك، أي العلاقة تكون عكسية بين فجوة السيولة والأداء المالي، كما لاحظنا من خلال بحثنا انه لا توجد دراسات تتوافق نتائجها مع النتيجة التي تحصلنا عليها.

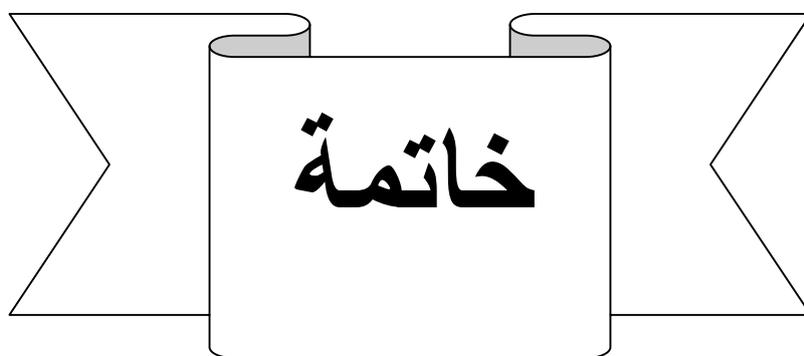
- من خلال النموذج الأولي نلاحظ أن القيمة المعنوية لمخاطر رأس المال (CAR) قدرت بـ (0.0914) أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وقيمة المعامل تساوي (-1.305421) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول لكنها ليست معنوية، أي أن مخاطر رأس المال ليس لها تأثير معنوي على الأداء المالي، فبالرغم من أن البنك قد يكون معرض لمخاطر رأس المال إلا أنه وباعتماده على سياسة التمويل الذاتي من خلال إعادة استغلال الأرباح الناتجة عن استثماراته في سد احتياجاته للتمويل من مصادر خارجية كالإقتراض هذا كان كفيلا بتجنب الأثر الواضح لمخاطر رأس المال وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجتين الأوليتين المتوصل إليهما، فارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى تخفيض ربحية المساهمين مما يستوجب الزيادة من قبول الودائع ومنح الائتمان الأمر الذي يرفع من ربحية المساهمين، فاحتجاز مخصصات لمواجهة المخاطر يؤدي إلى عدم استثمار هذه الأموال، وبالتالي تخفض من ربحية الأموال الخاصة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم ماسيف (2021) ودراسة محمد السهلاوي (2021).

- ومن النموذج الأولي كذلك نلاحظ أن القيمة المعنوية لحجم البنك (SIZE) مقدرة بـ (0.2865) أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المعامل تساوي (-0.011506) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم البنك ومعدل العائد على الأصول لكنها ليست معنوية، فبالرغم من أن حجم البنك أثر سلبا على معدل العائد على الأصول كونه يشكل عائقا لأن الإدارة تصبح أكثر تعقيدا ما يتطلب التزامات وتكاليف على عاتق البنك لكن أثرها لم يكن واضحا لأنه يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى أكثر أهمية تفسر الأداء المالي، وهذا موافق للأدبيات المالية التي تقول بأن كلما كان حجم البنك أكبر كلما كان أكثر تعقيدا وبالتالي تصعب إدارته ونقل المعلومات فيه، وأن تكاليف الزيادة في الحجم يمكن أن تفوق فوائد التنوع وترفع تكلفة التمويل وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (2020) Ali Mustafa Al-Qudah وإبراهيم ماسيف (2021).



## خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض خلال الفترة 2010-2022، حيث اعتمدنا على معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع للتعبير عن الأداء المالي، وعلى مجموعة من المتغيرات المفسرة متمثلة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ( $LR_1$ )، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ( $LR_2$ ) وهي عبارة عن متغيرات مستقلة، أما الضابطة فكانت متمثلة في مخاطر رأس المال (CAR) وحجم البنك (SIZE) و فجوة السيولة (LIQ-GAP)، وذلك باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10 ومن خلال النموذج النهائي للدراسة تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة و الأداء المالي لبنك الرياض، من حيث التأثير كان قوي بنسبة 90.94%، أما النسبة المتبقية 9.06% فترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما بينت نتائج إختبار المعنوية للمعالم أن متغيرات مخاطر السيولة تتمتع جميعها بمعنوية وكذلك المتغير الضابط (LiG-GAP).



تعد مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك إلى تحسينه لضمان استمراريتها وعملها، فالسيولة عامل أساسي في تحقيق الأمان وكسب ثقة المودعين والمتعاملين ومواجهة السحوبات والالتزامات، لذلك فإن إدارة مخاطر السيولة البنكية بشكل جيد تشير إلى مدى الكفاءة الإدارية للبنك في تحقيق أهدافه وتحسين أدائه المالي الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح ولضمان البقاء والاستمرارية في ظل بيئة تنافسية.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية، بإجراء دراسة قياسية لبنك رياض بهدف الإجابة عن إشكالية الدراسة التي تتمحور حول مامدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد اعتمادا على معدل العائد على الأصول لقياس الأداء المالي ومجموعة من متغيرات المفسرة متمثلة في نسبة التوظيف، نسبة قدرة البنك على امتصاص صدمات السيولة، فجوة السيولة، حجم البنك، مخاطر رأس المال.

#### أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا لأثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض، توصلنا إلى نتائج اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

#### ✓ الفرضيات الفرعية:

- " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، أظهرت نتائج النموذج النهائي أن القيمة المعنوية لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (0.0372) أقل من مستوى المعنوية 0.05، كما أن القيمة الإحصائية T بالقيمة المطلقة (2.443382) أكبر من القيمة الجدولية (2.262)، و قيمة المعامل تساوي (-0.145329)، وهذا يدل على وجود أثر معنوي سلبي لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ( $LR_1$ ) على معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الرياض، ومنه نثبت صحة الفرضية.

- " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  " ، كما أشارت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية لنسبة الأصول السائلة إلى

إجمالي الأصول ( $LR_2$ ) (0.0378) أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، كما أن القيمة الإحصائية T بالقيمة المطلقة (2.432659) أكبر من القيمة الجدولية (2.262)، و قيمة المعامل تساوي (-0.778060)، وهذا ما يدل على وجود أثر معنوي سلبى لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الرياض، ومنه نثبت صحة الفرضية.

✓ الفرضية الرئيسية:

- " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ، استنادا لاختبار الفرضيتين الفرعيتين السابقتين وإثبات صحتهما بوجود أثر معنوي سلبى لكل من نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول، ومنه يتم إثبات صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود أثر لدلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الرياض عند مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$ .

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد تطرقنا لموضوع أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجانب النظري وتحليلنا له من خلال دراسة حالة بنك الرياض في الجانب التطبيقي تمكنا من الوصول إلى إعادة نتائج نوجزها كما يلي:

1- النتائج النظرية:

تتمثل النتائج الخاصة بالجانب النظري فيما يلي:

✓ تعتمد البنوك التجارية في نشاطها على موارد مختلفة من حيث المصدر، ثم تقوم بإعادة توزيعها على استخدامات متنوعة بما يضمن لها تحقيق أهدافها؛

✓ تعتبر السيولة من أهم ما تركز عليه البنوك التجارية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في وضع الثقة بالبنك، فهي الضمان الذي يشجع الأشخاص على إيداع أموالهم بالبنك؛

✓ السيولة المفرطة (فائض السيولة) أو قلة السيولة كلاهما يؤدي إلى نتائج سلبية على البنك، ومن هنا يأتي دور الإدارة البنكية الكفوة في التوفيق والمواعمة بين درجة مناسبة من السيولة وتحقيق ربح مقبول في نفس الوقت؛

- ✓ يمكن قياس مخاطر السيولة بعدة طرق ولكل بنك حرية اختيار الطريقة التي تلائمها؛
- ✓ السيولة والربحية هدفان متلازمان للبنك ولكنهما في نفس الوقت متضادان؛
- ✓ الأداء المالي هو مؤشر لمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية؛
- ✓ الأداء المالي يتأثر بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية يمكن للبنك التحكم فيها، وأخرى خارجية لا يمكنه التحكم بها بل يجب عليه التأقلم معها وتخفيف آثارها السلبية؛
- ✓ يعمل تقييم الأداء المالي في بيان كفاءة القرارات المالية في البنك وتشخيص وضعه المالي، كشف الانحرافات وتصحيحها وذلك باستخدام طرق تقليدية وأخرى حديثة.

## 2- النتائج التطبيقية:

أما فيما يخص النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي فيمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول، وكانت ذات معنوية إحصائية، أي أن البنك يعاني من قلة في السيولة وتعرضه للمزيد من الضغوط المالية من خلال تقديمه قروض مفرطة مقابل الحصول على ودائع أقل، ما يؤثر بدوره بشكل سلبي على الأداء البنكي؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول، وكانت ذات معنوية إحصائية، أي أن البنك يتبع سياسة جريئة بعدم تخصيصه لمستوى محدد من السيولة لتغطية احتياجاته قصيرة الأجل، هذا ما يضعه في أزمة سيولة والذي ينعكس سلباً على الأداء المالي؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين نسبة فجوة السيولة ومعدل العائد على الأصول، وكانت ذات معنوية إحصائية، وهذه النتيجة تتعارض مع الأدبيات المالية التي تقول أن فجوة السيولة تقلل من أداء البنك؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول ولكنها ليست معنوية، أي وجود ارتباط قوي بين هذا المتغير والمتغيرات المستقلة مما أثر على عملية التقدير؛

✓ وجود علاقة عكسية بين حجم البنك ومعدل العائد على الأصول لكنها ليست معنوية، أي وجود عوامل أخرى أكثر أهمية تفسر الأداء المالي.

### ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

استخلاصا مما جاء في مضمون البحث، وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، فإننا نوصي ونقترح بعض التدابير التي من الممكن أن تساهم في إدارة مخاطر السيولة وتحسين الأداء المالي للبنك، وهي:

✓ تطوير الإستراتيجيات والسياسات والممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر المرغوب فيه وتفعيل دور مجلس الإدارة في هذا المجال؛

✓ على البنك استقطاب المزيد من الودائع والتي تسمح له بمنح المزيد من القروض وتحصيل فوائد، أو استغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك من أثر إيجابي في تحسين ربحية البنك، وبالتالي أدائه المالي؛

✓ العمل على محاولة التنبؤ بالاحتياجات المالية للبنك، ووضع خطط إستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل لسدادها؛

✓ الموازنة ما بين هدفي السيولة والربحية، السيولة لمواجهة الأزمات المالية والربحية من خلال تشغيل الأموال المتاحة واستثمارها لتحقيق أرباح.

### رابعا: آفاق الدراسة

مما لا شك فيه أننا حاولنا الإلمام بجميع جوانب الدراسة، إلا أن هذا لا يفي بوجود بعض الجوانب التي لم يتم التدقيق فيها، ولذلك نقترح مواضيع بحث مستقبلية، نذكر منها:

✓ أثر التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على أداء البنوك؛

✓ أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية البنوك التجارية؛

✓ إجراء نفس الدراسة في بيئة أخرى وعلى مجموعة من البنوك عن طريق قياس مخاطر السيولة باستخدام القيمة المعرضة للخطر والأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة.



### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### - الكتب:

- 1- أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية، دار جنان للنشر والتوزيع، 2015.
- 2- أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية "رؤية إستراتيجية معاصرة"، مطابع دار الهندسة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008.
- 3- أسعد أحمد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقديم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005م.
- 5- الحسين فلاح، الدوري مؤيد، إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
- 6- جيلالي جيلاطو، الاقتصاد التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 7- حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج **Eviews7**، الطبعة الأولى، دار المبرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 8- حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 9- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 10- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالي المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 11- رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف ( مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة 1، عمان، 2002.
- 12- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 13- سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2018.
- 14- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 15- سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

- 16- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف ( قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.
- 17- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ( أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2003.
- 18- عبد الحق بوعتروس، الوجيه في البنوك التجارية، عمليات، تقنيات وتطبيقات، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2000.
- 19- عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 20- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 21- عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- 22- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
- 23- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 24- عمر علي كامل الدوري، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، المكتبة الوطنية بدار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد 2013.
- 25- فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 215.
- 26- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 27- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى ، فلسطين، 2008.
- 28- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 29- محفوظ جودة وآخرون، تحيل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009.
- 30- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010.
- 31- محمد المبروك بوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.
- 32- محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.

- 33- محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، دار المبرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 34- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014
- 35- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره مع عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 36- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 37- منير شاكر، محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 38- موسى شعيري نوري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 39- وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، عليه التجارة، القاهرة، 2001.
- 40- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- المقالات -
- 1- المهدي حجاج، بلال شيخي، تفسير أثر الاهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، لمجلد2، العدد7، 2014.
- 2- الشيخ الداري، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2009، 2010.
- 3- أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2019.
- 4- بن البار موسى، بوساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد1، 2019.
- 5- بنية حيزية، مؤيد علي، دراسة تحليلية للأساليب الحديثة لقياس الأداء المالي: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت السعودية، أبعاد اقتصادية، المجلد6، العدد2، 2018.
- 6- حسام الدين نبيل أبو تركي، إدارة مخاطر السيولة، مجلة المصرفي، العدد 61، سبتمبر 2011.
- 7- خطاب دلال، زعبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية: دراسة تطبيقية بمؤسسة ارسيلور ميثال عنابة 2013-2014، مجلة ميلان، للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 2018.

- 8- خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من مصارف تجارية في العراق، مجلة كلية بغداد بعلم الاقتصاد الجامعة، عدد52، 2017.
- 9- رشيد حفصي وآخرون، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم: دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9، العدد3، 2019.
- 10- سباع أحمد صالح، محمد البشير بن عمر، فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد3، العدد1 2018.
- 11- سبني إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "scf"، دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 33، 2018.
- 12- سعاد عبد الله وآخرون، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد2، 2017.
- 13- سويسي الهواري، رضاني حميدة، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة: دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010-2015، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد2، 2017.
- 14- شريف غياط، نهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مؤشر قياس المردودية: دراسة حالة مؤسسة البناء و الاشغال العمومية (ORTP) خلال الفترة (2011-2013) ، دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد 13، 2013.
- 15- شهاب الدين أحمد النعيمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin's Q: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبة ومالية المجلد7، العدد20، 2012، ص24.
- 16- صايم مصطفى، بوتلجة عبد الناصر، الأرباح المحاسبة وعوائد الأسهم: دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات السعودية، الكويت، قطر، أبوظبي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، العدد02، 2017.
- 17- ضحى غياث أحمد، صبحي حسون عباس، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (fsi) في العراق للمدة 2005-2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 199، أيلول، 2021.
- 18- الطيب بولحية، عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016.

- 19- عبد العزيز علي مرزوق وآخرون، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد6، العدد10، الجزء الأول،2020.
- 20- غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، العدد1، 2018.
- 21- فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد(2)، العدد(2)، ديسمبر 2018.
- 22- لوان عبد النعيم المهيرات، محمود فيصل القرعان، فاعلية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسافات المناظرة (العادية) لدى طلبة اليرموك، دراسات العلوم التربوية، المجلد، العدد2، 2019.
- 23- محمد فيصل مايدة، أحمد صالح سباع، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03 2017.
- 24- معالم سعاد، بوحفص سميحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 30، 2017.
- 25- منير عوادي، مساهمة سوق الأوراق المالية في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد1، العدد1، 2016.
- 26- مولود فتحي، قطاف عبد القادر، دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: حالة مجمع صيدال (2013-2015)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد2، العدد4، 2018.
- 27- نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد (36)، 2013.
- 28- وزاوي صورية، أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة لمجمعي بيوفارم و صيدال لصناعة المواد الصيدلانية خلال الفترة 2015-2018، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47، 2017.
- 29- نبيلة قدور، حمزة العرابي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة للتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مجمع صيدال و مؤسسة حكمة للأدوية، مجلة الدراسات المالية المحاسبة والإدارية، المجلد 5، العدد2، 2018.

- 30- أحمد سلامي، عيسى حجاب، كيفية تقييم واختبار نماذج الانحذار في القياس الاقتصادي، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد1، 2018.
- الرسائل الجامعية
- 1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 2- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014.
- 3- رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2021/2022.
- 4- زليخة بلعطل، آثار إدراج شركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة جيجل، 2015.
- 5- سراح موصو، تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيجل، 2021-2022.
- 6- سعيدة طايبي، آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2012.
- 7- سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 8- طبي عائشة، إدارة مخاطر السيولة وأثرها على المردودية المالية الاقتصادية، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة غرداية، 2017.
- 9- عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002.
- 10- عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010.
- 11- عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- 12- عمر تمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد، بسكرة، 2012، 2013.
- 13- فؤاد أحمد، محمد العفوي، تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعة التحويلية في اليمن، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006.

- 14- كمال غالم، الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021-2022.
- 15- محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017-2018.
- 16- محمد عايد كاطع محمد الشمري، فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف، بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي، جامعة كربلاء، العراق، 2022.
- 17- مها عادل القطبي، أثر استخدام محاسبة الإنجاز على تعزيز كفاءة الأداء المالي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر، جامعة الأقصى، غزة، 2022.
- 18- نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
- 19- هاجر زرارقي، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019/2020.

### -الملتقيات والمؤتمرات والندوات

- 1- محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية نقدية، بحث مقدم لمؤتمر كوالالمبور العالمي الحادي عشر في التمويل الإسلامي ماليزيا، 2014.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، القاهرة 2009.

### - التقارير

- 1- بنك الرياض، التقرير السنوي 2022.

### - المواقع الإلكترونية

- 1- بنك الرياض، على الموقع <https://riyadbank.com>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

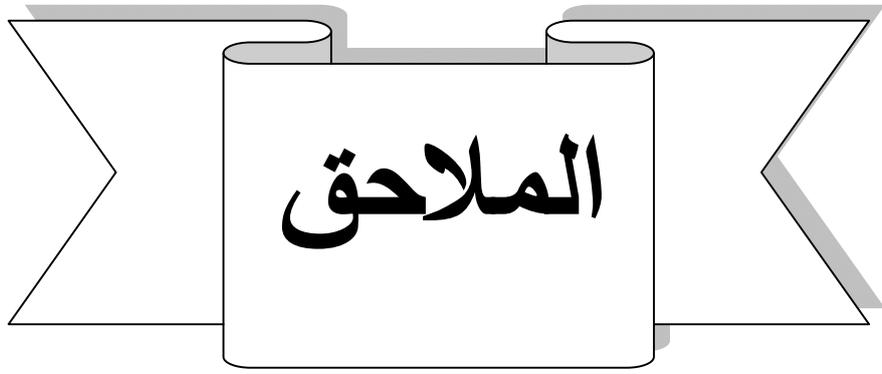
### - Books

- 1- Peter Howells & Keith Bain, "Financial Markets And Institutions" 5th, Prentice Hall, 2007

### - Articles

- 1- Amanji Mohamed Ahmed, **The Impact Of Financial Statement Analysis On**  
2- **The Profitability Assessment**, Studies And Scientific Researches, Economics Edition, N028, 2018.

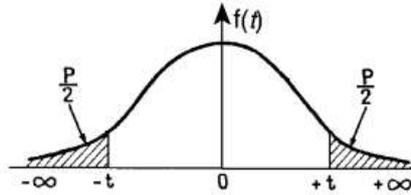
- 3- Chitra Gunshekhar Gounder & Venkateshwarlu<sup>2</sup>, **Shareholder Value Creation: An Empirical Analysis Of Indian Banking Sector**, Accounting And Finance Research Vol 6, No1,2017.
- 4- David O.Obuya, **Debt Financing Option And Financial Performance Of Micro And Small Enterprises: A Critical Literature Review** International Journal Of Business And Management; Vol. 12, No. 3; 2017.
- 5- Dusan Baran, And Others, **Financial Analysis Of A Selected Company**, Reaserch Papers, Faculty Of Materials Science And Technology In Trnava Slovak, University Of Technology In Bratislava, Vol 24, No37, 2016 .
- 6- Iftekhar Ahmad, Brains Institute Peshawar, **Liquidity Risk And Its Impact On Financial Performance Of Financial Institutions In Pakistan**, Sarhad Journal Of Management Sciences (Sjms), Vol. 3, Issue 2, 2016.
- 7- Ishaq Hacini And Others, **The Impact Of Liquidity Risk Management On The Financial Performance Of Saudi Arabian Banks**, Emerging Markets Journal, Volume 11 No 1 (2021).
- 8- Leonora Haliti Rudhani, Driton Balaj, **The Effect Of Liquidity Risk On Financial Performance**, Advances In Business-Related Scientific Research Journal, Volume 10, No. 2, 2019.
- 9- Nora Azureen Abdul Rahman And Maytham Hussein Saeed, **An Empirical Analysis Of Liquidity Risk And Performance In Malaysia Banks**. Aust. J. Basic & Appl. Sci., 9(28): 80-84, 2015.
- 10- Tomas Arkam, **The Importance Of Financial Ratios In Predicting Stock Price Trends: A Case Study In Emerging Market** Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia Nr 1/2016 (79).
- 11- Umer Iqbal, Muhammad Usman, **Impact Of Financial Leverage On Firm Performance**, Seisense Journal Of Managemente, Vol1, Issue2, 2018.
- **Theses**
- 12- Zaphaniah Akunga Maaka, **The Relationship Between Liquidity Risk And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**, A Research Project Submitted In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Business Administration (Mba), School Of Business, University Of Nairobi, October, 2013.



الملحق رقم (01): جدول توزيع Student

2. TABLE DE LA LOI DE STUDENT

Valeurs de  $T$  ayant la probabilité  $P$  d'être dépassées en valeur absolue



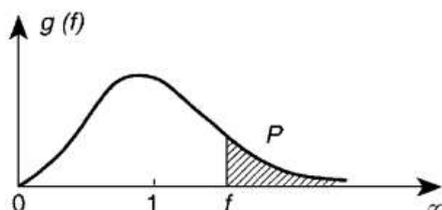
$\nu$	$P = 0,90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
$\infty$	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. —  $\nu$  est le nombre de degrés de liberté.

الملحق رقم (02): جدول توزيع Fisher

4. TABLE DE LA LOI DE FISHER-SNEDECOR

Valeurs de  $F$  ayant la probabilité  $P$  d'être dépassées ( $F = s_1^2/s_2^2$ )



$\nu_2$	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	$P = 0,05$	$P = 0,01$								
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69
15	4,54	8,68	3,68	6,36	3,29	5,42	3,06	4,89	2,90	4,56
16	4,49	8,53	3,63	6,23	3,24	5,29	3,01	4,77	2,85	4,44
17	4,45	8,40	3,59	6,11	3,20	5,18	2,96	4,67	2,81	4,34
18	4,41	8,28	3,55	6,01	3,16	5,09	2,93	4,58	2,77	4,25
19	4,38	8,18	3,52	5,93	3,13	5,01	2,90	4,50	2,74	4,17
20	4,35	8,10	3,49	5,85	3,10	4,94	2,87	4,43	2,71	4,10
21	4,32	8,02	3,47	5,78	3,07	4,87	2,84	4,37	2,68	4,04
22	4,30	7,94	3,44	5,72	3,05	4,82	2,82	4,31	2,66	3,99
23	4,28	7,88	3,42	5,66	3,03	4,76	2,80	4,26	2,64	3,94
24	4,26	7,82	3,40	5,61	3,01	4,72	2,78	4,22	2,62	3,90
25	4,24	7,77	3,38	5,57	2,99	4,68	2,76	4,18	2,60	3,86
26	4,22	7,72	3,37	5,53	2,98	4,64	2,74	4,14	2,59	3,82
27	4,21	7,68	3,35	5,49	2,96	4,60	2,73	4,11	2,57	3,78
28	4,20	7,64	3,34	5,45	2,95	4,57	2,71	4,07	2,56	3,75
29	4,18	7,60	3,33	5,42	2,93	4,54	2,70	4,04	2,54	3,73
30	4,17	7,56	3,32	5,39	2,92	4,51	2,69	4,02	2,53	3,70
40	4,08	7,31	3,23	5,18	2,84	4,31	2,61	3,83	2,45	3,51
60	4,00	7,08	3,15	4,98	2,76	4,13	2,52	3,65	2,37	3,34
120	3,92	6,85	3,07	4,79	2,68	3,95	2,45	3,48	2,29	3,17
$\infty$	3,84	6,64	2,99	4,60	2,60	3,78	2,37	3,32	2,21	3,02

Nota. —  $s_1^2$  est la plus grande des deux variances estimées, avec  $\nu_1$  degrés de liberté.

## الملاحق

### الملحق رقم (03): قائمة المركز المالي لسنة 2010 و 2011

بنك الرياض  
riyadh bank

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

2010	2011	إيضاح	بآلاف الريالات السعودية
<b>الموجودات</b>			
23,178,560	17,623,477	4	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,688,754	6,085,023	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
33,822,441	36,616,170	6	استثمارات، صافي
106,034,740	112,972,764	7	قرروض وسلف، صافي
-	339,954	8	الاستثمار في شركات زمينة
431,578	440,896		عقارات أخرى
1,862,855	1,806,833	9	ممتلكات ومعدات، صافي
3,537,502	5,002,273	10	موجودات أخرى
<u>173,556,430</u>	<u>180,887,390</u>		<b>إجمالي الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>			
<b>المطلوبات</b>			
10,636,551	6,241,948	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
126,945,459	139,822,500	13	ودائع العملاء
1,873,723	-	14	سندات ديون مصدرة
4,867,479	4,664,587	15	مطلوبات أخرى
<u>144,323,212</u>	<u>150,729,035</u>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
<b>حقوق المساهمين</b>			
15,000,000	15,000,000	16	رأس المال
11,687,749	12,475,088	17	احتياطي نظامي
813,965	535,749	18	احتياطيات أخرى
610,504	872,518		أرباح مبقاة
1,121,000	1,275,000	24	أرباح مقترح توزيعها
<u>29,233,218</u>	<u>30,158,355</u>		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
<u>173,556,430</u>	<u>180,887,390</u>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 م و 2010 م

2010م	2011م	يضاح	بآلاف الريالات السعودية
4,872,527	4,915,363	20	دخل العمولات الخاصة
730,740	718,329	20	مصاريف العمولات الخاصة
4,141,787	4,197,034		صافي دخل العمولات الخاصة
1,418,202	1,589,174	21	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
231,445	278,607		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
(5,972)	(4,330)		(خسائر) متاجرة، صافي
129,849	149,193		مكاسب استثمارات المتاحة للبيع، صافي
65,141	111,544		دخل العمليات الأخرى
5,980,452	6,321,222		إجمالي دخل العمليات
1,124,228	1,285,910	22	رواتب وما في حكمها
254,382	250,829		إيجارات ومصاريف مباني
277,812	286,222		إستهلاك الممتلكات والمعدات
641,020	667,262		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
935,074	661,712		مخصص خسائر الائتمان، صافي
(85,000)	-		مخصص خسائر الاستثمارات، صافي
8,309	19,934		مصاريف العمليات الأخرى
3,155,825	3,171,869		إجمالي مصاريف العمليات
2,824,627	3,149,353		صافي الدخل للسنة
1.88	2.10	23	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

قائمة الدخل الشاملة الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 م و 2010 م

2010م	2011م	بالآلاف الريالات السعودية
2,824,627	3,149,353	صافي دخل السنة
		ارباح شاملة اخرى
		- استثمارات متاحة للبيع
487,550	(50,573)	- صافي التغير في القيمة العادلة (ايضاح 18)
(222,004)	(174,014)	- صافي التغير في القيمة العادلة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (ايضاح 18)
265,546	(224,587)	
		- تغطية التدفقات النقدية
(58,821)	(53,467)	- الجزء الفعال من صافي التغير في القيمة العادلة (ايضاح 18)
1,422	(162)	- صافي التغير في القيمة العادلة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (ايضاح 18)
(57,399)	(53,629)	
208,147	(278,216)	ارباح شاملة اخرى للسنة
3,032,774	2,871,137	إجمالي الدخل الشامل للسنة

## الملاحق

### الملحق رقم (04): قائمة المركز المالي لسنة 2012 و 2013

بنك الرياض  
riyadh bank

#### قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

2012	2013	إيضاحات	بآلاف الريالات السعودية
			<b>الموجودات</b>
26,270,523	20,928,549	4	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
3,190,989	4,438,656	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
36,253,852	43,538,091	6	استثمارات، صافي
117,470,654	131,190,557	7	قروض وسلف، صافي
410,172	442,297	8	استثمارات في شركات زميلة
458,385	437,368		عقارات أخرى
1,737,902	1,662,650	9	ممتلكات ومعدات، صافي
4,388,361	2,608,311	10	موجودات أخرى
190,180,838	205,246,479		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
6,162,968	7,577,980	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
146,214,567	153,199,880	13	ودائع العملاء
0	4,000,000	14	سندات دين مصدره
5,839,793	6,598,295	15	مطلوبات أخرى
158,217,328	171,376,155		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
15,000,000	15,000,000	16	رأس المال
13,341,600	14,328,376	17	احتياطي نظامي
1,124,855	1,184,564	18	احتياطيات أخرى
1,372,055	1,957,384		أرباح مبفاه
1,125,000	1,400,000	24	أرباح مقترح توزيعها
31,963,510	33,870,324		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
190,180,838	205,246,479		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من I إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013 و 2012م

2012	2013	إيضاحات	بآلاف الريالات السعودية
5,163,301	5,517,436	20	دخل العملات الخاصة
781,830	820,436	20	مصاريف العملات الخاصة
4,381,471	4,697,000		صافي دخل العملات الخاصة
1,777,485	1,821,121	21	دخل الأتعاب والعملات، صافي
245,583	226,118		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
(5,585)	(3,557)		خسائر متاجرة، صافي
65,969	67,264		توزيعات أرباح
207,248	144,935		مكاسب استثمارات غير متاحة للمتاجرة، صافي
114,094	121,141		دخل العمليات الأخرى
6,786,265	7,074,022		إجمالي دخل العمليات
1,185,504	1,311,460	22	رواتب الموظفين وما في حكمها
239,150	260,293		إيجارات ومصاريف مبان
285,255	268,668	9	استهلاك ممتلكات ومعدات
624,530	721,615		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
1,179,659	627,418		مخصص خسائر الائتمان، صافي
(130,000)	(22,000)		مخصص خسائر الاستثمارات
15,536	16,247		مصاريف العمليات الأخرى
3,399,634	3,183,701		إجمالي مصاريف العمليات
3,386,631	3,890,321		الدخل من الأنشطة التشغيلية
79,418	56,784	8	حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة، صافي
3,466,049	3,947,105		صافي الدخل للسنة
2.31	2.63	23	ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة (ريال سعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من I إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

## الملاحق

بنك الرياض  
riyad bank

### قائمة الدخل الشامل الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013م و2012م

2012	2013	بآلاف الريالات السعودية
3,466,049	3,947,105	صافي دخل للسنة
		الدخل الشامل الآخر:
		استثمارات متاحة للبيع
929,926	181,391	- صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)
(333,985)	(119,419)	- صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)
595,941	61,972	
		تغطية مخاطر التقلبات النقدية
(6,395)	(1,529)	- الجزء الفعال من صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)
(440)	(734)	- صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)
(6,835)	(2,263)	
589,106	59,709	الدخل الشامل الآخر للسنة
4,055,155	4,006,814	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من I إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

## الملاحق

### الملحق رقم (05): قائمة المركز المالي لسنة 2014 و 2015

بنك الرياض  
riyadh bank

#### قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

2014	2015	إيضاحات	بآلاف الريالات السعودية
			<b>الموجودات</b>
25,315,736	20,569,929	4	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
3,914,504	9,269,380	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
46,963,269	44,552,383	6	استثمارات، صافي
133,490,274	144,673,830	7	قروض وسلف، صافي
468,535	525,131	8	استثمارات في شركات زميلة
390,802	258,411		عقارات أخرى
1,706,731	1,894,701	9	ممتلكات ومعدات، صافي
2,339,442	1,572,110	10	موجودات أخرى
<u>214,589,293</u>	<u>223,315,875</u>		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
3,789,796	4,496,211	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
164,079,433	167,089,802	13	ودائع العملاء
4,000,000	8,000,000	14	سندات دين مصدره
7,182,959	7,184,750	15	مطلوبات أخرى
<u>179,052,188</u>	<u>186,770,763</u>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
30,000,000	30,000,000	16	رأس المال
1,088,102	2,100,471	17	احتياطي نظامي
1,038,937	297,467	18	احتياطيات أخرى
2,160,066	2,847,174		أرباح مبقاه
1,250,000	1,300,000	25	أرباح مقترح توزيعها
<u>35,537,105</u>	<u>36,545,112</u>		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
<u>214,589,293</u>	<u>223,315,875</u>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

2014	2015	إيضاحات	بآلاف الريالات السعودية
5,945,240	5,883,035	20	دخل العملات الخاصة
815,001	700,080	20	مصاريف العملات الخاصة
5,130,239	5,182,955		صافي دخل العملات الخاصة
2,020,485	1,786,252	21	دخل الأتعاب والعملات، صافي
280,394	348,385		دخل تحويل عملات أجنبية، صافي
(929)	33,700		أرباح (خسائر) متاجرة، صافي
58,473	60,970		توزيعات أرباح
376,732	222,389		مكاسب استثمارت لغير أغراض المتاجرة، صافي
146,372	354,488	22	دخل العمليات الأخرى
8,011,766	7,989,139		إجمالي دخل العمليات، صافي
1,471,552	1,613,354	23	رواتب الموظفين وما في حكمها
281,752	299,585		إيجارات ومصاريف مباني
257,665	275,774	9	استهلاك ممتلكات ومعدات
763,815	650,999		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
900,063	1,030,735		مخصص خسائر الائتمان، صافي
-	21,609		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي
31,232	87,525		مصاريف العمليات الأخرى
3,706,079	3,979,581		إجمالي مصاريف العمليات، صافي
4,305,687	4,009,558		صافي الدخل من العمليات
46,721	39,919		الحصة في أرباح الشركات الزميلة، صافي
4,352,408	4,049,477		صافي الدخل للسنة
1.45	1.35	24	ربح السهم الأساسي والمخفض للسهم (ربح سعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

2014	2015	بآلاف الريالات السعودية
4,352,408	4,049,477	صافي دخل للسنة
		الدخل الشامل الآخر:
		البند التي من الممكن إعادة تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة للقرات اللاحقة:
		استثمارات متاحة للبيع
222,538	(582,781)	- صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)
(368,165)	(158,689)	- صافي المبالغ المحولة الى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)
(145,627)	(741,470)	الدخل الشامل الآخر للسنة
4,206,781	3,308,007	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

الملحق رقم (06): قائمة المركز المالي لسنة 2016 و 2017

بنك الرياض  
riyadh bank

قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

2016م (معدلة)	2017م	إيضاح	بالألف الريالات السعودية
			<b>الموجودات</b>
21,262,177	18,504,255	4	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,567,155	9,372,200	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
189,295	115,890	6	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
45,157,381	46,369,903	7	استثمارات، صافي
142,909,367	138,837,618	8	قروض وسلف، صافي
548,594	564,769	9	استثمارات في شركات زميلة
245,017	235,119		عقارات أخرى
1,862,349	1,752,408	10	ممتلكات ومعدات، صافي
877,666	530,009	11	موجودات أخرى
217,619,001	216,282,171		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
8,836,713	7,056,168	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
138,638	77,923	6	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
156,683,538	154,365,549	13	ودائع العملاء
8,018,373	8,016,639	14	سندات دين مصدرة
6,968,678	8,142,899	15, 26	مطلوبات أخرى
180,645,940	177,659,178		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
30,000,000	30,000,000	16	رأس المال
2,936,093	3,922,592	17	احتياطي نظامي
532,929	686,865	18	احتياطيات أخرى
2,604,039	2,873,536		أرباح مبقاة
900,000	1,140,000	26	أرباح مقترح توزيعها
36,973,061	38,622,993		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
217,619,001	216,282,171		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

  
م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة

  
عبدالمجيد عبدالله المبارك  
الرئيس التنفيذي

  
محمد بن آل قريشة  
نائب الرئيس التنفيذي للمالية

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

2016م	2017م	إيضاح	بآلاف الريالات السعودية
7,312,590	7,425,107	20	دخل العمولات الخاصة
2,011,561	1,490,030	20	مصاريف العمولات الخاصة
5,301,029	5,935,077		صافي دخل العمولات الخاصة
1,503,113	1,510,314	21	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
400,628	290,207		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
14,398	21,815		دخل المتاجرة، صافي
48,882	50,786		توزيعات أرباح
190,515	283,137	22	مكاسب استثمارات مكتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي
243,715	33,875	23	دخل العمليات الأخرى
7,702,280	8,125,211		إجمالي دخل العمليات، الصافي
1,596,375	1,572,514	24	رواتب موظفين وما في حكمها
328,095	320,498		إيجارات ومصاريف مبانى
288,790	282,180	10	استهلاك الممتلكات والمعدات
756,322	775,812		مصرفوات عمومية وإدارية أخرى
1,286,397	1,227,488	8	مخصص انخفاض حيازات الائتمان، صافي
100,000	-		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي
39,330	23,833		مصاريف العمليات الأخرى
4,395,309	4,202,325		إجمالي مصاريف العمليات بالصافي
3,306,971	3,922,886		صافي دخل العمليات
35,516	23,110		الحصة في أرباح شركات زميلة بالصافي
3,342,487	3,945,996		صافي الدخل للسنة
1.11	1.32	25	ربح السهم الأساسي والمخفض (ريال سعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

  
م. عبدالله محمد العلي  
رئيس مجلس الإدارة

  
عبدالمجيد عبدالله المبارك  
الرئيس التنفيذي

  
محمد علي الرشيد  
نائب الرئيس التنفيذي للمالية

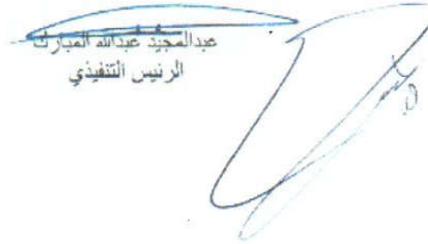
قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

2016م	2017م	بآلاف الريالات السعودية
3,342,487	3,945,996	صافي دخل السنة الدخل الشامل الأخر:
		البنود التي أعيد تصنيفها أو من الممكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة
		استثمارات متاحة للبيع
309,784	422,221	- صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)
(74,322)	(268,285)	- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)
100,000	-	- انخفاض قيمة الاستثمارات
(174,322)	(268,285)	- مكاسب) بيع استثمارات
-	-	البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
235,462	153,936	الدخل الشامل الأخر للسنة
3,577,949	4,099,932	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

  
م. عبدالله محمد العيني  
رئيس مجلس الإدارة

  
عبدالمجيد عبدالله المبارك  
الرئيس التنفيذي

  
محمد علي آل قريشة  
نائب الرئيس التنفيذي للمالية

## الملاحق

### الملحق رقم (07): قائمة المركز المالي لسنة 2018 و 2019

بنك الرياض  
riyad bank

قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م

2018م	2019م	إيضاح	بالآلاف الريالات السعودية
			<b>الموجودات</b>
16,323,172	29,189,487	4	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
11,029,176	4,734,888	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
286,625	608,847	6	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
47,992,772	53,361,415	7	استثمارات، صافي
151,024,830	173,981,999	8	قروض وسلف، صافي
595,493	702,882	9	استثمارات في شركات زميلة
227,405	233,057		عقارات أخرى
1,699,462	2,201,925	10	ممتلكات ومعدات، صافي
720,641	774,378	11	موجودات أخرى
<u>229,899,576</u>	<u>265,788,878</u>		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
8,580,514	13,124,480	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
274,270	649,226	6	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
169,822,156	194,517,899	13	ودائع العملاء
4,003,783	4,003,029	14	سندات دين مصدره
10,444,637	12,922,782	15	مطلوبات أخرى
<u>193,125,360</u>	<u>225,217,416</u>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
30,000,000	30,000,000	16	رأس المال
5,101,613	6,502,130	17	احتياطي نظامي
58,047	1,027,108	18	احتياطيات أخرى
414,556	1,392,224		أرباح مبقاه
1,200,000	1,650,000	26	أرباح مقترح توزيعها
<u>36,774,216</u>	<u>40,571,462</u>		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
<u>229,899,576</u>	<u>265,788,878</u>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

م. عبدالله محمد العبيدي  
رئيس مجلس الإدارة



تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.  
عبد الله علي العريني  
المسئول المالي الأول

طارق عبد الرحمن السنحان  
الرئيس التنفيذي

Page 1 of 82

Public



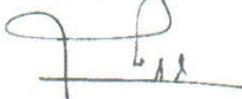

## الملاحق

### قائمة الدخل الموحدة للمنتهين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

2018 (معدلة)	2019	إيضاح	بالآلاف الريالات السعودية
8,332,365	10,371,426	20	دخل العمولات الخاصة
1,703,905	2,534,411	20	مصاريف العمولات الخاصة
6,628,460	7,837,015		صافي دخل العمولات الخاصة
2,411,911	2,880,929	21	إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
700,859	850,184	21	إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
1,711,052	2,030,745		دخل الأتعاب والعمولات، صافي
292,581	342,658		دخل تحويل عملات أجنبية، صافي
104,560	132,806		دخل متاجرة، صافي
57,533	102,866		توزيعات أرباح
130,308	255,486	22	مكاسب بيع استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي
42,907	15,487	23	دخل العمليات الأخرى
8,967,401	10,717,063		إجمالي دخل العمليات، صافي
1,765,185	1,879,017	24	رواتب الموظفين وما في حكمها
327,607	200,189		إيجارات ومصاريف مباني
296,901	438,976	10	استهلاك ممتلكات ومعدات
926,271	1,035,685		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
31,392	120,207		مصاريف العمليات الأخرى
3,347,356	3,674,074		إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص الانخفاض
927,840	1,012,284	(8 هـ)	مخصص انخفاض خسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى، صافي
26,870	(48,028)		(عكس) مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي
4,302,066	4,638,330		إجمالي مصاريف العمليات، صافي
4,665,335	6,078,733		صافي دخل العمليات
50,750	153,333	9	الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي
4,716,085	6,232,066		صافي دخل السنة قبل الزكاة
430,249	630,000	(أ3)	الزكاة للسنة
1,193,559	-	26	الزكاة للسنوات السابقة
1,623,808	630,000		إجمالي الزكاة
3,092,277	5,602,066		صافي دخل السنة
1.03	1.87	25	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة



طارق عبد الرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي



عبد الله علي العريفي  
المسئول المالي الأول



## الملاحق

بنك الرياض  
riyad bank

### قائمة الدخل الشامل الموحدة للمنتهين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

2018م	2019م	بآلاف الريالات السعودية
3,092,277	5,602,066	صافي دخل السنة بعد الزكاة
		الدخل الشامل الآخر:
		(أ) بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
		- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(579,105)	1,105,992	- صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)
(109,563)	(235,604)	- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)
19,801	(17,276)	- صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين (إيضاح 18)
		(ب) بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
1,581	(149,515)	- (خسائر) / مكاسب اكتوارية عن خطط المنافع المحددة (إيضاح 27 ب)
101,200	251,583	- صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 18)
(566,086)	955,180	الدخل الشامل الآخر للسنة
2,526,191	6,557,246	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة

طارق عبد الرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي

عبد الله علي العريني  
المسئول المالي الأول

## الملاحق

### الملحق رقم (08): قائمة المركز المالي لسنة 2020 و 2021

بنك الرياض  
riyad bank

قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 ديسمبر 2021م و 2020م

2020م	2021م	إيضاح	بالآلاف الريالات السعودية
			<b>الموجودات</b>
41,954,124	25,587,478	4	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي، صافي
13,624,476	17,644,832	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
1,558,957	1,414,515	6	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
56,449,806	58,637,186	7	استثمارات، صافي
191,346,635	217,290,235	8	قروض وملف، صافي
1,702,893	1,492,186	11	موجودات أخرى
699,151	649,720	9	استثمارات في شركات زميلة
324,054	313,564		عقارات أخرى
2,427,811	2,706,102	10	ممتلكات ومعدات وموجودات حق استخدام، صافي
310,087,907	325,735,818		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
41,788,903	43,134,140	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,640,934	1,460,144	6	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
203,039,336	211,678,297	13	ودائع العملاء
5,684,008	8,716,577	14	مندات تدين مصدره
13,579,628	13,446,889	15	مطلوبات أخرى
265,732,809	278,436,047		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
30,000,000	30,000,000	16	رأس المال
7,680,879	9,187,224	17	احتياطي نظامي
1,745,649	1,637,436	18	احتياطيات أخرى
4,928,570	4,855,111		أرباح مبقاه
-	1,620,000	26	أرباح مقترح توزيعها
44,355,098	47,299,771		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
310,087,907	325,735,818		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة



طارق عبد الرحمن السليحان  
الرئيس التنفيذي



عبد الله علي العريني  
الرئيس الأول للمالية



B.H

## الملاحق

بنك الرياض  
riyadh bank

### قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021م و2020م

2020م	2021م	إيضاح	بالآلاف الريالات السعودية
9,813,394	9,108,106	20	دخل العمولات الخاصة
1,599,789	814,933	20	مصاريف العمولات الخاصة
8,213,605	8,293,173		صافي دخل العمولات الخاصة
2,710,220	3,154,791	21	دخل الأتعاب والعمولات
836,665	1,037,144	21	مصاريف الأتعاب والعمولات
1,873,555	2,117,647		دخل الأتعاب والعمولات، صافي
412,614	371,725		دخل تحويل عملات أجنبية، صافي
218,297	205,649		دخل متاجرة، صافي
102,518	126,969		توزيعات أرباح
305,068	407,521	22	مكاسب بيع استثمارات مكتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي
79,464	45,157	23	دخل العمليات الأخرى
11,205,121	11,567,841		إجمالي دخل العمليات، صافي
1,939,428	2,092,284	24	رواتب الموظفين وما في حكمها
177,716	194,072		إيجارات ومصاريف ميثاني
488,344	493,193	10	استهلاك ممتلكات ومعدات وموجودات حق الاستخدام
974,969	1,132,413		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
54,100	52,637		مصاريف العمليات الأخرى
3,634,557	3,964,599		إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص الانخفاض
2,061,743	850,757	8 هـ	مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى، صافي
44,192	1,927		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي
5,740,492	4,817,283		إجمالي مصاريف العمليات، صافي
5,464,629	6,750,558		صافي دخل العمليات
19,368	(32,498)		الحصة في (خسائر) أرباح شركات زميلة، صافي
5,483,997	6,718,060		الدخل قبل الزكاة
769,000	692,681	27	الزكاة
4,714,997	6,025,379		صافي الدخل
1.57	2.01	25	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

BH

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة



طارق عبد الرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي



عبد الله علي العريضي  
الرئيس الأول للمالية



## الملاحق

بنك الرياض  
riyad bank

قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021م و 2020م

2020م	2021م	بالآلاف الريالات السعودية
4,714,997	6,025,379	صافي دخل السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		(أ) بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
		- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
656,713	(386,843)	- صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)
(131,379)	(311,311)	- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)
42,541	12,389	- صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين (إيضاح 18)
3,401	(25,036)	- الجزء الفعال من صافي التغير في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
		(ب) بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
(60,134)	73,715	- مكاسب (خسائر) اكتوارية عن خطط المنافع المحددة (إيضاح 28 ب)
207,497	556,380	- صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 18)
718,639	(80,706)	الدخل (الخسارة) الشامل الآخر
5,433,636	5,944,673	إجمالي الدخل الشامل

134

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة



طارق عبد الرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي



عبد الله علي العريني  
الرئيس الأول للمالية



## الملاحق

### الملحق رقم (09): قائمة المركز المالي لسنة 2021 و 2022



قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 ديسمبر 2022م و 2021م

2021م	2022م	إيضاح	بآلاف الريالات السعودية
			<b>الموجودات</b>
25,587,478	33,366,652	4	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي، صافي
17,644,832	20,613,232	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
1,414,515	3,790,841	6	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
58,637,186	52,196,120	7	استثمارات، صافي
217,290,235	242,364,947	8	قروض وسلف، صافي
1,492,186	3,175,946	11	موجودات أخرى
649,720	371,215	9	استثمارات في شركات زميلة
313,564	465,249		عقارات أخرى
2,706,102	3,308,655	10	ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي
<u>325,735,818</u>	<u>359,652,857</u>		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
43,134,140	38,760,068	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,460,144	2,854,285	6	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
211,678,297	240,007,085	13	ودائع العملاء
8,716,577	8,758,419	14	سندات دين مصدرة
13,446,889	13,099,651	15	مطلوبات أخرى
<u>278,436,047</u>	<u>303,479,508</u>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين</b>
30,000,000	30,000,000	16	رأس المال
9,187,224	10,942,054	17	احتياطي نظامي
1,637,436	(790,260)	18	احتياطيات أخرى
4,855,111	7,500,430		أرباح مبقاه
1,620,000	1,950,000	26	أرباح مقترح توزيعها
<u>47,299,771</u>	<u>49,602,224</u>		<b>إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك</b>
-	6,571,125	14	صكوك الشريحة الأولى
<u>47,299,771</u>	<u>56,173,349</u>		<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
<u>325,735,818</u>	<u>359,652,857</u>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة

طارق عبدالرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي

عبدالله علي العريني  
الرئيس الأول للمالية

## الملاحق



بنك الرياض  
Riyad Bank

قائمة الدخل الموحدة  
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022م و2021م

2021م	2022م	إيضاح	بالآلاف الريالات السعودية
9,108,106	12,907,561	20	دخل العمولات الخاصة
814,933	2,855,116	20	مصاريف العمولات الخاصة
8,293,173	10,052,445		صافي دخل العمولات الخاصة
3,154,791	3,559,071	21	دخل الأتعاب والعمولات
1,037,144	1,130,404	21	مصاريف الأتعاب والعمولات
2,117,647	2,428,667		دخل الأتعاب والعمولات، صافي
380,691	633,379		دخل تحويل عملات أجنبية، صافي
196,683	219,029		دخل متاجرة، صافي
126,969	79,861		توزيعات أرباح
407,521	121,775	22	مكاسب بيع استثمارات مكتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي
45,157	64,210	23	دخل العمليات الأخرى
11,567,841	13,599,366		إجمالي دخل العمليات، صافي
2,092,284	2,257,505	24	رواتب الموظفين وما في حكمها
194,072	195,409		إيجارات ومصاريف مباني
493,193	540,532	10	استهلاك ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات
1,132,413	1,336,308		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
52,637	80,423		مصاريف العمليات الأخرى
3,964,599	4,410,177		إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص الانخفاض في القيمة
850,757	1,027,400	8هـ	مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى، صافي
1,927	253,115		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي
4,817,283	5,690,692		إجمالي مصاريف العمليات، صافي
6,750,558	7,908,674		صافي دخل العمليات
(32,498)	(80,238)		الحصة في خسائر شركات زميلة، صافي
6,718,060	7,828,436		الدخل قبل الزكاة
692,681	809,114	27	الزكاة
6,025,379	7,019,322		صافي الدخل
2.01	2.32	25	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة

طارق عبدالرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي

عبدالله علي العريني  
الرئيس الأول للمالية

## الملاحق



بنك الرياض  
Riyad Bank  
قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022م و2021م

2021م	2022م	بآلاف الريالات السعودية
6,025,379	7,019,322	صافي الدخل
		الدخل الشامل الأخر:
		(أ) بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
		- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(386,843)	(1,988,932)	- صافي التغير في القيمة العادلة
(311,311)	(86,145)	- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
12,389	261,430	- صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين
(25,036)	149,612	- الجزء الفعال من صافي التغير في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
		(ب) بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
73,715	201,103	- مكاسب اكتوارية عن خطط المنافع المحددة (إيضاح 28 د)
556,380	(69,264)	- صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(80,706)	(1,532,196)	الخسارة الشاملة الأخرى
5,944,673	5,487,126	إجمالي الدخل الشامل

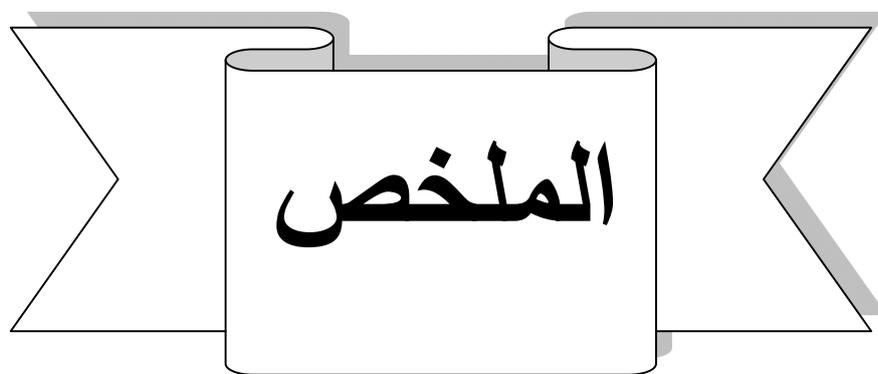
تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

م. عبدالله محمد العيسى  
رئيس مجلس الإدارة

طارق عبدالرحمن السدحان  
الرئيس التنفيذي

عبدالله علي العريني  
الرئيس الأول للمالية

1/1



## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإسقاط الدراسة على بنك الرياض وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2022، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك، تم قياس المتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة باستخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، في حين تم قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول، كما تم الاعتماد على متغيرات مستقلة ثانوية إلى جانب المتغير المستقل الرئيسي متمثلة في فجوة السيولة، مخاطر رأس المال، حجم البنك، وبغرض تحليل بيانات الدراسة ولاختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد والبرنامج الإحصائي (Eviews10).

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لكل من نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول، في حين كان هناك تأثير إيجابي لفجوة السيولة على معدل العائد على الأصول، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وحجم البنك على معدل العائد على الأصول.

**الكلمات المفتاحية:** السيولة، مخاطر السيولة، الأداء المالي، البنوك التجارية، بنك الرياض، نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

### Abstract :

This study aimed to test the impact of liquidity risk on commercial banks' financial performance To achieve this goal, we dropped the study on Riyadh Bank between 2010-2022 and collected the study data mainly from the bank's financial statements and annual reports. the independent variable of liquidity risk has been measured using the ratio of total loans to total deposits, The ratio of liquid assets to total assets, while the dependent variable was measured using the rate of return on assets, Secondary independent variables were also relied on along with the main independent variable of the liquidity gap, capital risk, and bank size.

For the purpose of analysing the study's data and testing the validity of hypotheses, the multiple linear regression model and the statistical programme (Eviews10) were relied upon.

The results of the study showed a negative impact on both the ratio of total loans to total deposits and the ratio of liquid assets to total assets on the rate of return on assets while there was a positive impact of the liquidity gap on the rate of return on assets, The results of the reference also indicated a lack of statistical significance between capital risk and the Bank's size on the rate of return on assets.

**Keywords:** liquidity, liquidity risk, financial performance, commercial banks, Riyadh Bank, multiple linear regression model.